A/53/1*

الأمم المتحدة

# تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

## الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الثالثة والخمسون

الملحق رقم ١ (A/53/1*)

**الجمعية العامة**
**الوثائق الرسمية**
**الدورة الثالثة والخمسون**
**الملحق رقم ١** (A/53/1*)

# تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

**الأمم المتحدة · نيويورك، ١٩٩٨**

---

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

ISSN 0252-001X

[الأصـــل: بالانكليزيـــة]
[٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٨]

# المحتويات


| الفصل | | الفقـــرات | الصفحة |
|---|---|---|---|
| | **مقدمة** | ١ - ١٦ | ١ |
| **أولا** | **- تحقيق السلام والأمن** | ١٧ - ٧٢ | ٥ |
| | المنع | ٢٥ - ٥٥ | ٦ |
| | الدبلوماسية | ٣١ - ٤٢ | ٦ |
| | الانتشار الوقائي | ٤٣ - ٤٤ | ٨ |
| | نزع السلاح | ٤٥ - ٥٥ | ٨ |
| | حفظ السلام | ٥٦ - ٦١ | ٩ |
| | الجزاءات | ٦٢ - ٦٤ | ١٠ |
| | بناء السلام بعد انتهاء الصراع | ٦٥ - ٦٩ | ١٠ |
| | الاستراتيجيات التكميلية | ٧٠ - ٧٢ | ١١ |
| **ثانيا** | **- التعاون من أجل التنمية** | ٧٣ - ١٢١ | ١٣ |
| | القضاء على الفقر | ٨٤ - ٩١ | ١٤ |
| | التنمية الاجتماعية | ٩٢ - ١٠٥ | ١٥ |
| | التنمية المستدامة | ١٠٦ - ١٠٩ | ١٧ |
| | تعزيز الاستثمار والنمو | ١١٠ - ١١٣ | ١٨ |
| | دعم الحكم الصالح | ١١٤ - ١٢١ | ١٨ |
| **ثالثا** | **- الوفاء بالالتزامات الإنسانية** | ١٢٢ - ١٤٦ | ٢١ |
| | تنسيق الأعمال الإنسانية | ١٢٦ - ١٣٥ | ٢١ |
| | تقديم الخدمات الإنسانية | ١٣٦ - ١٤١ | ٢٣ |
| | مساعدة اللاجئين | ١٤٢ - ١٤٦ | ٢٣ |
| **رابعا** | **- التعامل مع العولمة** | ١٤٧ - ١٦٨ | ٢٥ |
| | البعد الاقتصادي | ١٤٩ - ١٥٣ | ٢٥ |
| | البعد البيئي | ١٥٤ - ١٦٢ | ٢٦ |
| | المجتمع "غير المدني" | ١٦٣ - ١٦٨ | ٢٧ |

| الفصل | | الفقـــرات | الصفحة |
|---|---|---|---|
| **خامسا** | **- تعزيز النظام القانوني الدولي** | ١٦٩ - ١٨٣ | ٢٩ |
| | نظام حقوق الإنسان | ١٧١ - ١٧٥ | ٢٩ |
| | المحاكم الدولية | ١٧٦ - ١٧٩ | ٣٠ |
| | المحكمة الجنائية الدولية | ١٨٠ - ١٨٣ | ٣٠ |
| **سادسا** | **- إدارة التغيير** | ١٨٤ - ٢٢٦ | ٣١ |
| | إيجاد ثقافة للاتصال | ١٨٥ - ١٩٣ | ٣١ |
| | الإدارة والتنظيم | ١٩٤ - ٢٠١ | ٣٢ |
| | الشؤون القانونية | ٢٠٢ - ٢١١ | ٣٣ |
| | خدمات المشاريع | ٢١٢ - ٢١٦ | ٣٤ |
| | المساءلة والمراقبة | ٢١٧ - ٢٢٦ | ٣٥ |
| **سابعا** | **- الخلاصة** | ٢٢٧ - ٢٣٦ | ٣٧ |

## مقدمة

١ - مضى ما يقرب من عقد من الزمن منذ نهاية الحرب الباردة، ولكن ملامح العصر الجديد ما زالت غير واضحة إلى حد بعيد. وتبذل الأمم كبيرها وصغيرها جهودا مضنية لمواجهة مسؤوليات جديدة وقيود جديدة. وكاد انعدام القدرة على التنبؤ وظهور المفاجآت يصبح أمرا مألوفا. وتوجد حالة من عدم التيقن، بل والقلق في بعض الحالات، إزاء ما قد يتعين على المنظمات المتعددة الأطراف أن تضطلع به من أدوار جديدة، وبصورة أعم، إزاء موقعها في المجتمع الدولي. بل إن شعوب الأمم المتحدة، التي كُتب الميثاق باسمها، تبحث الآن عن سبل جديدة لتحديد كيف تكون مجتمعا موحدا وإن كان منقسما في العادات والمعتقدات والنفوذ والمصالح.

٢ - وبغض النظر عما حققه مبدأ التعددية من منجزات غير عادية على مدى نصف القرن الماضي، ما زالت هناك أصوات لا تحصى لم تُسمع بعد، وما زال هناك قدر هائل من الآلام، وتضيع علينا فرص إضافية كثيرة جدا للارتقاء بالبشرية بحيث لا نستطيع أن نظل راضين عن الأسلوب الذي تسير عليه الأمور اليوم. ويجب أن تظل هذه التحديات التي لم تواجه بعد على قمة جدول أعمال الأمم المتحدة. وتتيح جمعية الألفية، المقرر عقدها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، فرصة فريدة لالتقاء زعماء العالم للنظر فيما وراء شواغلهم اليومية الملحة، والتأمل في نوعية الأمم المتحدة التي يمكن أن يتصوروها وأن يساندوها في القرن الجديد.

٣ - ولتيسير تلك المداولات، أعتزم أن أقدم تقريرا إلى جمعية الألفية، يقترح على الدول الأعضاء مجموعة من الأهداف العملية والوسائل المؤسسية التي من شأنها أن تمكن الأمم المتحدة من الاستجابة لتحديات التضامن البشري في السنوات المقبلة. وسيستند التقرير إلى عدد من الاستعراضات لمؤتمرات الأمم المتحدة المقرر عقدها في الفترة الممتدة من الآن وحتى ذلك الحين. كما سيفيد التقرير من وجهات النظر والرؤى المتنوعة المعرب عنها في سلسلة من جلسات الاستماع والحلقات الدراسية العالمية والإقليمية التي أقترح عقدها - على هيئة اجتماعات شعبية عالمية في واقع الأمر - والتي يعقدها كثير من فرادى الحكومات، والأطراف الفاعلة في المجتمع المدني، والفئات الأخرى.

٤ - إن "الثورة الهادئة" المتمثلة في الإصلاحات المؤسسية التي بدأتها في العام الماضي كان القصد منها تنشيط الأجهزة التنظيمية التي كانت في بعض جوانبها تعاني من التراخي والصدأ بسبب آثار الحرب الباردة والمواجهة بين الشمال والجنوب، ووضعها في وضع أفضل يؤهلها للتعامل مع سياق العصر الجديد البالغ التعقيد والمتزايد الترابط والشديد التغير. ويمكنني القول بشيء من الارتياح إن أسرة الأمم المتحدة تعمل اليوم بقدر من وحدة الهدف وتماسك الجهد أكبر مما كانت عليه منذ عام مضى. وأسلوب العمل الجماعي الجديد أبرز ما يكون داخل الأمانة العامة وفي علاقاتها مع البرامج والصناديق.

٥ - وقد تم تنظيم برنامج العمل في أربعة مجالات رئيسية هي: السلام والأمن، والتعاون الإنمائي، والشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية، والشؤون الإنسانية؛ وهناك مجال خامس هو حقوق الإنسان، وهو مجال حدد بوصفه مسألة شاملة لعدة قطاعات. وفي كل مجموعة، تقوم لجنة تنفيذية حاليا بإدارة اهتمامات السياسة العامة المشتركة والشاملة لعدة قطاعات والمتداخلة.

٦ - وتم، من أجل إضفاء التكامل على عمل اللجان التنفيذية ومعالجة المسائل التي تؤثر في المنظمة ككل، إنشاء فريق إدارة عليا على غرار مجلس للوزراء يتألف من قيادات مختلف مقار الأمم المتحدة. ويجتمع الفريق أسبوعيا، مع مشاركة أعضائه من جنيف وفيينا ونيروبي وروما عن طريق الائتمار من بُعد. وأنشئت وحدة للتخطيط الاستراتيجي لتمكين الفريق من النظر في فرادى المسائل المطروحة على جدول أعماله داخل أطر مرجعية أوسع نطاقا وأطول أجلا. وقد وافقت الدول الأعضاء على توصيتي بإنشاء منصب نائب الأمين العام؛ وفي خلال الأشهر القصيرة القليلة التي شغلت فيها لويز فريشيت من كندا هذا المنصب، تبين بشكل قاطع مدى أهميته البالغة في تعزيز القدرة القيادية والإدارية للأمانة العامة.

٧ - أما الأمانة العامة ذاتها، فقد تم تنظيمها من خلال دمج الوحدات أو إلغائها؛ وتم تخفيض ما يقرب من ١ ٠٠٠ وظيفة، حيث وصل عدد الوظائف إلى أقل من ٩ ٠٠٠؛ وخُفضت الميزانية إلى أقل من ميزانية فترة السنتين السابقة. وقدمت للتو فرقة عمل بشأن إدارة الموارد البشرية، كنت قد شكلتها في وقت سابق من هذا العام، تقريرها إلي؛ وسأبت على نحو عاجل وحاسم في توصياتها.

٨ - وقد تم توسيع وتعميق علاقات العمل المثمرة داخل منظومة الأمم المتحدة ككل، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، من خلال لجنة التنسيق الإدارية. وهناك عدة أمثلة محددة موثقة في هذا التقرير.

٩ - وفي برنامجي للإصلاح، أوصيت أيضا بأن تقوم الدول الأعضاء بصقل أو تنقيح عدد من الممارسات المؤسسية التي تخضع لولايتها. وفي الأساس، قررت الجمعية العامة إرجاء نظرها في هذه المسائل أو مواصلة نظرها فيها في دورتها الثالثة والخمسين. ولم يوافق بعد على الاقتراح الذي يدعو إلى اعتماد حدود زمنية معينة لجميع الولايات الجديدة، وهو إجراء بسيط نسبيا من شأنه أن يعزز بدرجة كبيرة فعالية الأنشطة البرنامجية والدور الرقابي للجمعية العامة ذاتها. وما زال أيضا قيد الاستعراض الاقتراح الداعي إلى اعتماد نظام للميزانية يقوم على النتائج. وهذه المبادرة بالغة الأهمية، حيث إنه لا يوجد أي إجراء وحيد يمكن عن طريقه تحقيق أكثر من ذلك لزيادة المساءلة وتعزيز الكفاءة في عمل المنظمة. وما زالت الدول الأعضاء أيضا تدرس تفاصيل حساب التنمية المقترح، الذي هو بمثابة أداة يتم بواسطتها استثمار الوفورات التي تتحقق من زيادة الكفاءات الإدارية في مشاريع إنمائية ابتكارية.

١٠ - وأخيرا، وكجزء من الجهود المبذولة لتنشيط الأمم المتحدة، اضطلعت بجهد خاص لإقامة حوار ذي فائدة متبادلة مع دوائر الأعمال التجارية الدولية. فالأعمال التجارية تستفيد من الهياكل الأساسية غير المادية التي تنتجها منظومة الأمم المتحدة -- القواعد والمعايير وأفضل الممارسات التي يعتمد عليها التدفق السلس للمعاملات الدولية. وعلاوة على ذلك، بدأ المشتغلون بالأعمال التجارية بصورة متزايدة يقدرون أن العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة لصالح السلام وحقوق الإنسان والتنمية يساعد على إرساء الأسس الراسخة التي يتطلبها توسيع نطاق الفرص المتاحة أمام تلك الأعمال التجارية ذاتها. وتقدر الأمم المتحدة بدورها أن الأعمال التجارية تتوافر لديها رؤوس الأموال والتكنولوجيا والخبرة الفنية اللازمة لدفع النمو الاقتصادي، وأن موقفها واستعدادها للتعاون يمكن أن يؤثرا بصورة حاسمة في احتمالات مجموعة واسعة التنوع من الأهداف الأخرى. ومن ثم، فإن الحوار مبني على اقتناعي بأن توسيع نطاق الأسواق وأمن البشرية يمكن وينبغي أن يسيرا جنبا إلى جنب.

١١ - والمشاركة مع دوائر الأعمال التجارية توازي علاقات العمل القديمة العهد والمتزايدة القوة بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وسواء في مجال حقوق الإنسان أو البيئة، أو في التنمية أو المساعدة الإنسانية أو تحديد الأسلحة، فإن المنظمات غير الحكومية تعد شريكا لا غنى عنه لجهود الأمم المتحدة على الصعيد القطري وفي بعض الحالات، على صعيد السياسة العامة أيضا. وبإيجاز، تعتبر الأمم المتحدة شاهدا على ميلاد مجتمع مدني عالمي وشريكا فيه على السواء.

١٢ - وبعد أن تقدمت باقتراحي لإصلاح الأمم المتحدة إلى الجمعية العامة في صيف عام ١٩٩٧ بفترة غير طويلة، أعلن السيد تيد تيرنر، الرئيس المشارك بشركة تايم وورنر، عن هديته غير العادية التي تبلغ قيمتها بليون دولار لدعم برامج الأمم المتحدة. ولم يحدث على الإطلاق من قبل في تاريخ الأعمال الخيرية تقديم هدية وحيدة بهذه الضخامة من أجل هذه القضية أو أي قضية أخرى. وقد وضعت الآن الترتيبات المؤسسية اللازمة لإدارة الهدية، وتم تخصيص الاعتماد اللازم لأول مجموعة من المنح، التي يبلغ مجموعها نحو ٢٢ مليون دولار. وكانت أغلبية المشاريع الممولة في هذه الجولة الأولى هي في مجالات صحة الأطفال، وتنظيم الأسرة، والصحة الإنجابية، فضلا عن التغير البيئي وتغير المناخ. وأنشئ داخل الأمانة العامة صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية لإدارة عملية تخصيص المنح وضمان بقائها متسقة تماما مع أولويات المنظمة.

١٣ - وهذا العمل غير المسبوق من أعمال الكرم لا يتيح فقط موارد جديدة وإضافية لعمل الأمم المتحدة بالنيابة عن أكثر الفئات ضعفا في العالم ونظمه الكوكبية الهشة لدعم الحياة، بل إنه يُعد أيضا تعبيرا عن ظاهرة جديدة تماما: وهي إحساس أصيل بالمواطنة والمسؤولية العالميتين.

١٤ - وثمة علامة أخرى على التغير في الساحة العالمية في هذا العام المنصرم هي اختتام المفاوضات المتعلقة باتفاقية حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وقد أجرت الحكومات المفاوضات الفعلية في الحالتين، وقدمت مجموعات من الدول التي تسمى الدول ذات التفكير المتشابه الدعم

الأساسي الذي أدى إلى اعتمادهما؛ ولكن ظهر في الحالتين تعبير جديد عن السلطة العالمية للناس: أفراد وجماعات حركتهم الشواغل الإنسانية وشواغل حقوق الإنسان، وحشّدتهم الإنترنت ودعمهم الرأي العام العالمي.

١٥ - ومن أقوى التحديات التي تواجهنا بوصفنا مجتمعا من الأمم تحسين فهمنا للقوى الاجتماعية والاقتصادية الناشئة وأشكال العولمة، وتشكيلها لتخدم احتياجاتنا، والاستجابة على نحو فعال لآثارها السلبية. ويكثر الكلام في هذه الأيام عن الحياة في القرية العالمية. وإذا ما أريد لهذه القرية أن تكون حقيقة هي المكان المرغوب فيه بالنسبة لنا جميعا على هذا الكوكب، فإنها يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من القيم والمبادئ المشتركة ومسترشدة بها؛ ويجب تعزيز مهامها في مجال المحافظة على النظام وتوفير غير ذلك من أشكال النفع العام وجعلها قابلة للتنبؤ بدرجة أكبر؛ ويجب إنشاء جسر مجازي بين مؤشر داو جونز ودليل التنمية البشرية.

١٦ - ولا توجد في العالم منظمة أكثر ملاءمة للإسهام في تحقيق تلك الغايات من الأمم المتحدة، لأنه لا توجد أية منظمة غيرها تتمتع بالنطاق والمشروعية اللذين تتمتع بهما الأمم المتحدة؛ ولكن لكي نتقدم إلى الأمام، يتعين علينا أن نتخلص من أثقالنا، وأن نتوصل إلى رؤى جديدة ونبتدع طرقا جديدة لتحقيقها. لقد اتخذنا أول خطوة مهمة نحو التحول، ولكن أمامنا طريق علينا أن نقطعه لكي نصبح منظمة فعالة حقيقة للقرن الحادي والعشرين. وعلى مدى السنتين المقبلتين، المؤديتين إلى جمعية الألفية، سأقوم بالتماس آراء الدول الأعضاء والعناصر الفاعلة في المجتمع المدني وغيرها من الفئات والأفراد من ذوي المصلحة بشأن أفضل السبل لتحقيق هذه الغاية.

## أولا - تحقيق السلام والأمن

١٧ - لم يشهد العالم لحسن الحظ صراعا إقليميا كبيرا على مدى الإثني عشر شهرا الماضية. إلا أن كثيرا من الحروب المحلية تواصل، كما نشبت حروب جديدة، منها حرب حول الأرض نشبت لأول مرة في هذا العقد بين دولتين متجاورتين هما إثيوبيا وإريتريا. ولئن كان المجتمع الدولي قد حقق إنجازات هامة، بما في ذلك إعادة الحكومة المنتخبة ديمقراطيا إلى زمام الحكم في سيراليون، فلا يزال السلام متزعزعا في كثير من أنحاء العالم. وعلاوة على ذلك تُظهر عمليات إقرار السلام في مناطق متعددة، بما فيها مناطق كرست لها الأمم المتحدة موارد ضخمة على مدى فترة طويلة، ميلا مزعجا نحو الإحباط.

١٨ - ومما يثير القلق بوجه خاص انعدام التقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط؛ والاضطراب في أفغانستان؛ وتصاعد العنف في إقليم كوسوفو (جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية)؛ والحرب الأهلية الجارية في السودان؛ واستمرار حالة العنف وعدم الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وباقي منطقة البحيرات الكبرى؛ والعودة إلى الحرب الإهلية في أنغولا. وقد أصيبت جهودنا في أنغولا بضربة قاسية عندما لقي ممثلي الخاص، أليون بلوندين بيي، حتفه بصورة مأساوية في حادث سقوط طائرة في ٢٦ حزيران/يونيه مع سبعة أشخاص آخرين. ومن البواعث الرئيسية على القلق أيضا التوترات المتصاعدة بين الهند وباكستان بشأن كشمير وغيرها من المسائل، شأنها في ذلك شأن الجمود في عملية السلام في قبرص.

١٩ - وكان اعتماد اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، في أوسلو في أواخر عام ١٩٩٧، إنجازا لم يسبق له مثيل. وبحلول ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨ كان قد وقَّع الاتفاقية ١٢٨ بلدا وصدق عليها ٣٠ بلدا. ويتوقع أن يبدأ نفاذها في أوائل العام القادم. إلا أن عددا من الدول الهامة لا يزال يشعر بأنها غير قادرة على توقيعها، في حين يواصل المقاتلون في حروب متعددة استخدام هذه الأسلحة الوحشية. وحتى في المناطق التي تم التوقف فيها عن استعمال هذه الأسلحة لا تزال الملايين من الألغام التي زرعت في سنوات سابقة في مكانها. وسوف تظل هذه الألغام تقتل وتشوه الرجال والنساء والأطفال الأبرياء طوال عشرات من السنين.

٢٠ - وبالمثل، فإن اعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في روما في تموز/يوليه، وهو تطور تاريخي في الصراع الطويل الأمد لمعاقبة مجرمي الحرب وردعهم، لم يحظ بعد بقبول عالمي. وحتى مع أكثر الافتراضات تفاؤلا، سوف تنقضي بضع سنوات قبل أن تبدأ المحكمة في تنفيذ مهامها. وفي الوقت نفسه يستمر التبليغ عن أفعال وحشية مثيرة للجزع في كثير من أنحاء العالم، وكثيرا ما يفلت مرتكبوها من العقوبة.

٢١ - ولم تنج البشرية بعد من خطر الإبادة النووية. والحقيقة أننا نواجه الآن لحظة حرجة في تاريخ الجهود المبذولة للحد من هذا الخطر. وقد حامت الشكوك هذا العام حول جدوى النجاحات التي تحققت في السنوات السابقة بالتمديد غير المحدود لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتوقيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، إثر القرار الذي اتخذته دولتان غير موقعتين على هذين الصكين، هما باكستان والهند، بإجراء تجارب نووية جوفية. وأدى هذا الأمر إلى زيادة حدة التوتر بين هذين البلدين، وذكر العالم بحقيقة مُرة هي أنه لا يمكن اعتبار عدم الانتشار أمرا مُسلما به.

٢٢ - وليس خطر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية أقل إثارة للجزع. ويسرني الإفادة هنا بأن دولا إضافية قد تخلت في السنة الماضية عن تطوير واستخدام الأسلحة الأولى، في حين يتم بصورة تدريجية تعزيز الاتفاقية التي تحظر الثانية، عن طريق الجهود المبذولة لوضع بروتوكول للتحقق. بيد أن احتمال أن تكون الدول تقوم سرا بتخزين هذه الأسلحة أو تطويرها لا يزال يشكل تهديدا خطيرا للسلام العالمي.

٢٣ - ولقد عاش العالم فترة شديدة التوتر في شباط/فبراير عندما بدا أن العراق كان مصمما على رفض الامتثال لالتزاماته بنزع سلاحه، وأخذ بعض الدول الأعضاء يستعد للقيام بعمل عسكري لإنفاذ الامتثال. ولم يتسن تجنب الحرب إلا بالعمل المشترك الذي قام به المجتمع الدولي في الوقت المناسب.

٢٤ - وكانت مذكرة التفاهم التي وقعتها في ٢٣ شباط/فبراير مع نائب رئيس الوزراء طارق عزيز، تعبيرا فعالا عن الدبلوماسية الوقائية. ولو نُفذت تنفيذا كاملا لقررت سابقة قيمة تثبت أن العالم باتخاذه إجراء موحدا يستطيع حقا أن يمنع النزاع، وهو ما كان يقصده مؤسسو المنظمة. ولسوء الحظ، لا تزال الحالة في العراق على ما يبدو بعيدة عن الحل.

### المنع

٢٥ - تدعو المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة إلى اتخاذ "التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها". وبناء عليه، ينبغي أن يكون منع الصراع من أقوى التزامات المنظمة. ومع ذلك، لا يزال الاهتمام بإجراءات المنع قليلا جدا. وعوضا عن ذلك، تنفق موارد ضخمة على الجهود المبذولة "لحل" الصراعات، في الوقت الذي يكون قد سبق فيه السيف العذل بالنسبة للعديد من الضحايا.

٢٦ - ويتطلب منع الصراعات المحتملة من تخطي عتبة العنف وجود إنذار مُبكر بالحالات التي يمكن أن تتحول إلى أزمات، وتحليلا ملائما، واستراتيجية وقائية متكاملة، وإرادة سياسية وموارد لتنفيذ هذه الاستراتيجية.

٢٧ - والواقع أن التركيز التقليدي على التهديدات الخارجية لأمن الدول يؤدي في بعض الحالات إلى عرقلة المنع الفعال. ونحن ندرك اليوم أن تهديدات أخرى كثيرة للأمن البشري، كالكوارث الطبيعية والتوتر العرقي وانتهاكات حقوق الإنسان، قد تكون أيضا مصادر للصراع. ولا بد أيضا من مراعاة العلاقة الوثيقة بين العدالة الاجتماعية والرخاء المادي والسلام، إذا ما أريد السير في العمل مسافة كافية لمنع الصراعات المحلية من أن تتصاعد وتمتد إلى الساحة الدولية.

٢٨ - وقد بدأت الأمم المتحدة فيما يتعلق بعملها على الصعيد الميداني تعتمد مفهوما شاملا وجديدا للأمن. أما جهودها المبذولة للحد من وطأة الفقر وتعزيز التنمية والتحول إلى الديمقراطية، بما في ذلك تقديم المساعدة الانتخابية والتربية المدنية، فقد أضحت تدريجيا أكثر شمولا وتكاملا. ويمكن وصف جميع هذه الجهود بأنها بناء وقائي للسلام، لأنها تعالج الأسباب الجذرية للعديد من الصراعات.

٢٩ - ولكن إذا كانت عناصر الأمن البشري تشمل الشروط الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية لرفاهة البشر واستقرارهم، أفلا ينبغي أيضا التوسع في دور مجلس الأمن؟ وهل يستطيع المجلس أن يتطلع بجدية إلى جعل المنع القاعدة بدلا من الاستثناء إذا لم يعالج التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على السلام والأمن بنفس الطاقة والجدية اللتين يعالج بهما التطورات السياسية؟ ويترتب على اتباع نهج من هذا القبيل اعتماد أشكال جديدة من التعاون بين مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك بين جميع أجهزة الأمم المتحدة والدول الأعضاء.

٣٠ - وثمة حكم مهمل موجود بالميثاق ينص على أن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يمد مجلس الأمن بما يلزم من المعلومات، وأن يعاونه متى طلب إليه ذلك (المادة ٦٥). ولما كان مجلس الأمن مطالبا بشكل متزايد بأن يتناول الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي تهدد الأمن العالمي، فإنه قد يرغب في أن ينظر في إنفاذ هذه الآلية. ومن الممكن أن يساعد ذلك على تحسين الاتصال والتنسيق بين أجهزة الأمم المتحدة التي يتركز اهتمامها الأساسي في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية.

### الدبلوماسية

٣١ - إن الدور الذي تؤديه الدبلوماسية هو عمليا دور محوري تماما في جميع أنشطة الأمم المتحدة إلى الدرجة التي يُسهى في بعض الأحيان فيها عن الانتباه إلى ما تقدمه من إسهامات محددة. وينطبق هذا الوصف خاصة على الدبلوماسية الوقائية الناجحة. وفي ملحوظة أبداها وكيل سابق للأمين العام ردا على أحد منتجي التلفزيون الذي سأله أن يحدد له مكانا يستطيع أن يعد فيه فيلما عن منع الصراع، قال: "صور الفيلم إن استطعت، لكن ذلك لن يجدي على الأرجح!". والحق أن أضواء الإعلام لا تبدأ تسلط على الصراع عادة إلا عندما يأخذ في الترسخ؛ وهي حالة تتسبب كثيرا في زيادة مصاعب التوصل إلى حلول وسط، لأن الزعماء يخشون أن يفسر خصومهم التنازلات التي تعلن جهرا على أنها ضعف، أو يفسرها مؤيدوهم على أنها خيانة. ومع ذلك فليس من الميسور للمرء دائما أن يختار. وما من شك في أن رحلتي إلى بغداد في شباط/فبراير كانت من عمليات الدبلوماسية الوقائية، ومع ذلك فإنه ربما لم أكن لأتمكن من إنجازها بعيدا عن الأضواء.

٣٢ - وخلال السنة الماضية اشتركت الأمم المتحدة في دبلوماسية حرجة لصنع السلام، في أحوال اتسمت بصعوبتها دائما وبالخطورة أحيانا، ذهب فيها النجاح الذي تحقق في منع الصراع دون تنويه في أغلب الأحيان. وقمت بتعيين دبلوماسيين بارزين ومحنكين من صفوف المجتمع الدولي ومن الأمم المتحدة للعمل كممثلين شخصيين لي في أحوال للصراع الفعلي أو المحتمل. وتراوحت المهام المنوطة بهم بين جمع المعلومات والاضطلاع بمهام الوساطة.

٣٣ - وفي حين تمكنت بعثات الأمم المتحدة من تحقيق نجاحات ملحوظة، فقد ظل بعض الصراعات يتسم بشدة العداء واتساع هوة الثقة لدرجة يستعصى فيها على أي قدر من الدبلوماسية مهما بلغت من الحنكة أن تحقق أي تقدم. وهو ما ينطبق على الحالة في أفغانستان خلال العام الماضي. فرغم الاجتماعات التي عقدتها في نيويورك مجموعة البلدان الثمانية المعنية والجهود المخلصة التي بذلتها البعثة الخاصة للأمم المتحدة في أفغانستان، واصلت الأطراف الأفغانية المتقاتلة اتباع الخيار العسكري بتكلفة إنسانية باهظة. ورفضت أيضا المشاركة في أي حوار جدي. ومما يؤسف له أن بعض القوى الخارجية أيدها في هذا الموقف وشجعها عليه.

٣٤ - وتم الاضطلاع بالعديد من أشد المبادرات الدبلوماسية حساسية وصعوبة خلال العام الماضي في بؤر الاضطراب في أفريقيا. ففي أيار/ مايو وإزاء استمرار العنف في منطقة البحيرات الكبرى في وسط أفريقيا، ناشدت زعيمي بوروندي ورواندا مضاعفة جهودهما من أجل إحلال سلام دائم وتحقيق الوحدة الوطنية وكفالة احترام حقوق الإنسان.

٣٥ - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية اضطررت في مطلع هذا العام إلى سحب فريق الأمم المتحدة لتقصي الحقائق نظرا لاستمرار امتناع السلطات عن التعاون معه ومضايقته. وفي وقت لاحق دعوت حكومات الإقليم إلى التسليم بالنتائج التي توصل إليها الفريق وأثار فيها، في جملة أمور، إمكانية معاملة بعض انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها باعتبارها تشكل إبادة جماعية. كما وجهت الانتباه إلى ضرورة تقديم مساعدة دولية كبيرة لدعم تحقيق الاستقرار في المنطقة.

٣٦ - وواصلت الأمم المتحدة على مدار العام تقديم المساعدة إلى المعلم جوليوس نيريري، الوسيط الخاص ببوروندي. وسوف يؤدي إنشاء مكتب ممثلي في نيروبي إلى تعزيز قدرة المنظمة على العمل الوقائي في المنطقة دون الإقليمية برمتها.

٣٧ - وأمكن خلال العام تحقيق إنجاز حقيقي بالنسبة لقضية تيمور الشرقية المتنازع عليها: فقد أمكن تحقيق تقدم مهم في الاجتماع الذي عقدته في نيويورك في آب/ أغسطس بين وزيري خارجية إندونيسيا والبرتغال. ولأول مرة منذ عام ١٩٧٥ باتت احتمالات التوصل إلى حل متفق عليه للصراع بين سكان تيمور الشرقية وإندونيسيا تبشر بالأمل.

٣٨ - وفي مطلع هذا العام جرى إنشاء مكتب سياسي جديد للأمم المتحدة في بوغينفيل، ليكون أول بعثة سياسية للأمم المتحدة في جنوب المحيط الهادئ. وخلال العام الماضي تواصلت أيضا الدبلوماسية الهادئة لصنع السلام في الشرق الأوسط وجنوب آسيا وأنغولا وكمبوديا وقبرص والصومال والصحراء الغربية.

٣٩ - وربما كان أشد أنواع الدبلوماسية الوقائية دقة هو الدبلوماسية التي تسعى إلى تحقيق المصالحة بين قوى سياسية متخاصمة داخل بلد ما بأمل منع أو تسوية الصراعات التي يمكن، إن تركت تتفاقم، أن تشكل بمرور الوقت تهديدا مباشرا للسلام والأمن الدوليين. وكان ذلك هو الغرض من المهمة التي اضطلعت بها في نيجيريا في نهاية حزيران/يونيه. وفي مثل هذه الحالات فإن الدعوة الموجهة من حكومة الدولة العضو المعنية تعتبر شرطا أساسيا لازما للتدخل.

٤٠ - وكانت هناك مهمة دقيقية أخرى قام بها فريق جمع المعلومات المؤلف من الشخصيات البارزة، الذي زار الجزائر بطلب مني في تموز/يوليه وآب/أغسطس. وقد تسنى القيام بذلك بفضل دعوة وجهتها حكومة الجزائر.

٤١ - ونظرا لأن مسببات الصراع تكون عادة إقليمية أو محلية، فإنني أعتقد أن المنظمات الإقليمية تحتل المكان الملائم الذي يتيح لها القيام بدور مهم في الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية. ومن ثم، واستلهاما لروح الفصل الثامن من الميثاق، فإنني أسعى إلى إقامة شراكة حقيقية تستند إلى تقسيم للعمل أكثر رشدا، وأقل كلفة بين هذه المنظمات والأمم المتحدة. وخلال هذا العام قمت بإنشاء مكتب اتصال للأمم المتحدة في مقر منظمة الوحدة الأفريقية بأديس أبابا. وقد واظبنا أيضا على تعزيز صلاتنا مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي تموز/ يوليه وجهت الدعوة إلى رؤساء المنظمات الإقليمية للاجتماع في نيويورك لمناقشة الخطوات العملية التي يمكن لنا اتخاذها لتحسين تعاوننا في مجال منع الصراع.

٤٢ - ومن ناحية أخرى، يعكس التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الصلة الوثيقة بين بناء السلام والتنمية ونزع السلاح. وقد أسدت المنظمة المساعدة لأعضاء لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة

المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا فيما تبذله من جهود لبناء السلام والأمن في هذه المنطقة دون الإقليمية. وأتاح مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ منتدى قيّما لعقد اجتماعات تعنى بالتدابير الإقليمية لبناء الثقة والأمن. وإنني مطمئن تماما إلى أن القرار المتخذ مؤخرا لتعزيز المركزين الإقليميين في لومي وليما سيسفر عن نشاط مماثل في جميع أنحاء أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

### الانتشار الوقائي

٤٣ - يمكن لحفظ السلام أن يكون بمثابة أداة قيمة لمنع الصراع. غير أن نشر قوات حفظ السلام لا يجري عادة إلا بعد نشوب الصراع، أو في أثنائه، وغالبا ما يكون بموجب شروط اتفاق وقف إطلاق النار، وتكون المهمة الأساسية لهذه القوات هي منع اشتعال العنف مجددا. من هنا، ومن الناحية المنطقية، لا يكون نشر القوات لمنع اندلاع العنف أصلا في الحالات التي يلوح فيها خطر واضح بحصول ذلك، إلا مجرد خطوة صغيرة. غير أن الانتشار الوقائي يواجه بكل أسف كثيرا من العقبات السياسية. وعلى وجه العموم، فإن مشهد العنف الفعلي بكل تبعاته المأساوية هو الذي يقنع أطراف الصراع والدول المحتمل أن تسهم بقوات ومجلس الأمن بجدوى وضرورة نشر قوة لحفظ السلام.

٤٤ - غير أن مجلس الأمن اتخذ بالفعل في آخر عام ١٩٩٢ قرارا لم يسبق له مثيل بإنشاء قوة الأمم المتحدة للحماية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة كتدبير وقائي. ولا تزال قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي هي النموذج الوحيد للقوة الوقائية الصرف التابعة للأمم المتحدة. ولا بد من احتساب هذه التجربة بوصفها نجاحا، من حيث أنها مكنت من منع نشوب الحرب في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة رغم شدة التوترات فيها، سواء بينها وبين جيرانها أو بين مختلف المجموعات الإثنية داخل الجمهورية. ورغم أن أحدا لا يستطيع أن يضمن استمرار هذه الحالة المؤاتية نسبيا، فإن وجود قوة الانتشار الوقائي أحدث دون شك أثرا إيجابيا وساعد على نزع فتيل التوتر داخل البلد وفي المنطقة برمتها. وتظهر أزمة هذا العام في كوسوفو الدور الحيوي الذي تؤديه قوة الانتشار الوقائي في حفظ الاستقرار. وبالتالي، فإن من دواعي سعادتي أن أفيد بأن مجلس الأمن قرر في ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٨، بتوصية مني، أن يأذن بزيادة قوام قوة الانتشار الوقائي وتمديد ولايتها الراهنة لفترة ستة أشهر إضافية لغاية ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٩.

### نزع السلاح

٤٥ - في رؤيتي للمنظمة، يحتل نزع السلاح مكانا قريبا من لب مهمة السلام والتنمية المنوطة بها. ولذلك، فقد سعدت بدعم الجمعية العامة لقراري بإعادة إنشاء إدارة شؤون نزع السلاح بحيث يرأسها وكيل للأمين العام. كذلك، أقرت الجمعية العامة توصيتي باستعراض عمل هيئة نزع السلاح واللجنة الأولى من أجل تطويره وتنشيطه وتنظيمه. وبمجرد إتمام هذه المهمة يكون تنفيذ مقترحات إصلاح قطاع نزع السلاح في المنظمة قد اكتمل تماما.

٤٦ - ويتمثل الدور الأساسي للأمم المتحدة في هذا المجال في وضع المعايير وتعزيز مبادئ نزع السلاح القائمة على تعددية الأطراف وتوطيد أركانها. إلا أننا لو نظرنا إلى المدى الذي ابتعدناه خلال العام الماضي عن هذه المبادئ والقواعد والإجراءات، لأصبحت الصورة أمامنا مختلطة المشاهد.

٤٧ - إننا نجتاز حاليا لحظة حاسمة في تاريخ الجهود المبذولة لتقليل المخاطر الناجمة عن الأسلحة النووية. وأي زيادة في عدد الدول الحائزة للأسلحة النووية ستترك آثارا خطيرة على السلام والأمن. ولذلك فإن من المهم للغاية أن تحظى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فضلا عن الأهداف المتفق عليها في مؤتمر عام ١٩٩٥ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، بقبول عالمي. وقد شملت التطورات الإيجابية هذا العام إصدار الدول الثماني إعلانا مشتركا بشأن إقامة عالم خال من الأسلحة النووية، وإنشاء لجنتين مخصصتين في مؤتمر نزع السلاح. وسوف تتفاوض إحداهما على التوصل إلى اتفاق بشأن الترتيبات الدولية الفعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها؛ بينما تتفاوض الأخرى على معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في أجهزة التفجيرات النووية.

٤٨ - وقد بدأت العملية الجديدة لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وقامت دولتان حائزتان للأسلحة النووية بالتصديق على معاهدة حظر إجراء التجارب النووية. وفي العام الماضي، بذلت أيضا جهود لتعزيز

المناطق القائمة الخالية من الأسلحة النووية وبالذات في أفريقيا وجنوب شرقي آسيا، وبذلت جهود للتحرك قدما صوب إنشاء منطقة إضافية في آسيا الوسطى.

٤٩ - وفي ضوء توقع قيام المجتمع الدولي باتخاذ خطوات ملموسة نحو زيادة تخفيض الأسلحة النووية، فإن التجارب النووية التي أجرتها الهند وباكستان في جوف الأرض تشكل تطورا مقلقا للغاية. وقد شجعت هاتين الدولتين على الامتناع عن إجراء مزيد من التجارب النووية، والامتثال الفوري لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والامتناع عن نشر الأسلحة النووية، وتجميد برامجهما الخاصة بتطوير الأسلحة، وكذلك تجميد تطوير الصواريخ القادرة على حمل أسلحة نووية.

٥٠ - وفي الكفاح الهادف إلى تحقيق سلام وتنمية مستدامين، ولا سيما في المناطق دون الإقليمية حيث بُنى الدولة واهية، لا بد من اتخاذ خطوات ترمي إلى كبح انتشار الأسلحة الخفيفة في المجتمع المدني. ويُقدر أن ٩٠ في المائة من الذين قُتلوا أو جُرحوا بالأسلحة الحربية الخفيفة هم من المدنيين، والأفظع من ذلك هو أن ٨٠ في المائة من هؤلاء كانوا من النساء والأطفال.

٥١ - ويتمثل أحد نُهج معالجة هذه المشكلة في السعي إلى بناء توافق عالمي في الآراء بشأن رصد ومكافحة عمليات النقل غير المشروعة للأسلحة والروابط القائمة بينها وبين الاتجار غير المشروع بالسلع المهربة. وسيكون عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن جميع جوانب الاتجار غير المشروع بالأسلحة في المستقبل القريب خطوة مهمة في هذا الاتجاه. وفي عام ١٩٩٧، جرى توقيع اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة صناعة الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات وغيرها من المواد ذات الصلة والاتجار بها بصورة غير مشروعة؛ وقد أنشأت هذه الاتفاقية آلية أساسية في مجال الأنظمة المتعلقة بالأسلحة. وإنني أرحب أيضا بالمبادرة التي اتخذتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في إعدادها لفرض وقف اختياري على استيراد الأسلحة الخفيفة وتصديرها وصنعها.

٥٢ - وفي إطار السعي لبلوغ هدفنا المتمثل في نزع السلاح، فإن الجهود الرامية إلى تخفيض توريد الأسلحة لا تكفي؛ إذ إن خفض الطلب عليها لا يقل عنها أهمية، إن لم يكن أهم.

٥٣ - وسيدخل البروتوكول الثاني المعدَّل للاتفاقية المتعلقة ببعض الأسلحة التقليدية - فرض حظر جزئي على الألغام الأرضية - حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، ويُتوقع أن تدخل اتفاقية أوتاوا - الحظر الشامل - حيز النفاذ في أوائل عام ١٩٩٩. ويُعتبر ضمان انضمام أكبر عدد ممكن من الدول إلى أحد هذين الصكين أو إلى كليهما معا ودعم التفاوض بشأن فرض حظر على الصادرات في مؤتمر نزع السلاح أمرا حاسما.

٥٤ - وتضطلع إدارة شؤون نزع السلاح أيضا بدور حاسم في بناء السلام بعد انتهاء الصراع، ولا سيما في مجال جمع الأسلحة والتخلص منها وتدميرها وفي إعادة دمج المحاربين السابقين في المجتمع المدني. ويجب دوما وضع جهودنا في سياق العمل الأكثر اتساعا للمنظمة والذي يهدف إلى منع نشوب الصراعات وحلها وإلى بناء ثقافات ترفض العنف.

٥٥ - وأخيرا، فإن وجود الالتزام على نطاق أوسع بالمزيد من الانفتاح والشفافية في المسائل العسكرية من شأنه أن يقدم إسهاما قيِّما في بناء الثقة وأن يحقق الأمن بمستويات أدنى من الأسلحة. وتوجد حاليا وسيلتان لتحقيق هذا الغرض: سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية ونظام الإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية. وإنني أتوقع من الدول الأعضاء أن تزيد وتعزز مشاركتها في هاتين الوسيلتين، وأتعهد بأن أقدم لها كل ما أستطيع تقديمه من مساعدة.

## حفظ السلام

٥٦ - يسعدني أن أشير إلى أن المجتمع الدولي قد بدأ، خلال السنة الماضية، بالتغلب على تردده في استخدام قدرة المنظمة في مجال حفظ السلام. فقد أذن مجلس الأمن بعمليتين جديدتين: بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون.

٥٧ - ومن الواضح أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تقدم بعض الفوائد الفريدة التي لا يمكن الحصول عليها من أي مكان آخر، ومنها شمولية ولايتها واتساع خبرتها. فإذا تبين أن مجلس الأمن مستعد للترخيص بعمليات حفظ سلام جديدة كلما كان هناك حاجة إليها وللفترة التي تتطلبها، فإن ذلك لن يقتصر على تعزيز جهود الأمم المتحدة في منع الصراعات فحسب، بل إنه يُساعدها أيضا في جهودها الأوسع نطاقا في مجال حفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع.

٥٨ - وبعد مضي خمسين سنة على إنشاء أول عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام، يوجد الآن حوالي ٥٠٠ ١٤ من الأفراد العسكريين والشرطة منتشرين في بعثات حول العالم تحت علم الأمم المتحدة. وما زال يجري تكييف عمليات حفظ السلام لكي تتلاءم مع الاحتياجات المتغيرة، ويشكل التعاون في الوقت الحاضر مع المنظمات الإقليمية جانبا مهما من جوانبها. ورغم أن الحذر وسداد الرأي مطلوبان قبل اتخاذ أي قرار بشأن العمليات المشتركة، فإن هذا التعاون من شأنه أن يجمع بين دوافع الجهات الفاعلة المحلية ومعرفتها وشرعية المنظمة العالمية وخبرتها الفنية ومواردها.

٥٩ - وفي المقر، واصلت إدارة عمليات حفظ السلام جهودها لتعزيز قدرة المنظمة على الرد السريع. وشهدت السنة الماضية بعض التقدم في تطوير نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية، الذي يضم حاليا ٧٤ دولة عضوا، مع التعهد بتقديم ما يزيد على ٠٠٠ ١٠٠ فرد في إطار هذا النظام. وإنني أرحب على الخصوص بزيادة الاهتمام الذي تظهره الدول الأفريقية بهذه التطورات. وتواصل الإدارة عملها بالتعاون مع الدول الأعضاء على تعزيز قدرة أفريقيا في مجال حفظ السلام.

٦٠ - وفي إطار نظام الترتيبات الاحتياطية، فقد أسعدني أن أحضر تدشين مقر لواء القوات الاحتياطية للأمم المتحدة العالية التأهب في كوبنهاغن في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وطلبت أيضا، ولكنني لم أتلق بعد، الأموال للوظائف اللازمة لإنشاء مقر بعثة الانتشار السريع.

٦١ - وقد انخفض مجموع عدد العناصر العاملة في حفظ السلام في الميدان منذ أوائل التسعينات، نتيجة لإنهاء عدد من عمليات الأمم المتحدة الأساسية، ولكن العدد الحالي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ارتفع في الواقع من ١٥ إلى ١٧ في السنة الماضية. وهناك ست عمليات منها في أوروبا، وأربع في الشرق الأوسط، وأربع في أفريقيا، واثنتان في آسيا، وواحدة في الأمريكتين. وبرعاية إدارة الشؤون السياسية، تضطلع الأمم المتحدة أيضا ببعثة لحقوق الإنسان والإصلاح القضائي في غواتيمالا.

## الجزاءات

٦٢ - شددت في الماضي على ضرورة وجود آلية تجعل من الجزاءات أداة أقل عشوائية وأكثر فعالية. ولذلك فإنني أرحب بأن مفهوم "الجزاءات الذكية"، التي ترمي إلى الضغط على الأنظمة بدلا من الشعوب وتخفض بالتالي من الخسائر الإنسانية، يكتسب التأييد في صفوف الدول الأعضاء. والاهتمام المتزايد في اعتماد جزاءات هادفة بدرجة أكبر بدا جليا في التدابير الأخيرة التي طبقها مجلس الأمن ضد المجلس العسكري في سيراليون وضد الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) في أنغولا.

٦٣ - وينبغي للقرارات التي تنطوي على تدابير إلزامية أن تعالج أيضا الإعفاءات في المجالات الإنسانية والمسائل المتعلقة بالدول الثالثة. ورغم أن نظم الجزاءات التي أنشأها مجلس الأمن تشمل عادة إعفاءات إنسانية، فإن بعض هيئات رصد معاهدات حقوق الإنسان يُشدد على ضرورة أن تشمل هذه النظم تدابير محددة تحمي حقوق الإنسان للمجموعات الضعيفة. وترى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أنه يجب مراعاة هذه الاعتبارات بشكل كامل في أثناء عملية تصميم الجزاءات؛ وأنه يجب الاضطلاع بالرصد الفعال طيلة فترة سريان الجزاءات؛ وأنه ينبغي للطرف أو الأطراف المسؤولة عن فرض الجزاءات أو الإبقاء عليها أو تنفيذها أن يتخذ الخطوات الكفيلة بمنع التسبب في أي معاناة غير متناسبة للجماعات الضعيفة داخل البلد المستهدف. واعتمدت لجنة حقوق الطفل نهجا مماثلا، إذ أشارت إلى أن الجزاءات قد تُشكل، في بعض الظروف، عائقا يحول دون تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل.

٦٤ - وينبغي ألا يخدع المجتمع الدولي نفسه: ذلك أن أهداف السياسة هذه المتعلقة بالشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان يصعب توفيقها مع أهداف نظام الجزاءات. وغني عن التأكيد أن الجزاءات تشكل أداة إنفاذ، وهي، كسواها من أساليب الإنفاذ، لا بد وأن تلحق ضررا. فينبغي إبقاء ذلك ماثلا في الأذهان لدى اتخاذ القرار بفرضها، ولدى تقييم النتائج لاحقا.

## بناء السلام بعد انتهاء الصراع

٦٥ - يتطلب بناء السلام بعد انتهاء الصراع اتخاذ إجراءات متكاملة ومنسقة تهدف إلى معالجة الأسباب الكامنة وراء العنف، سواء كانت سياسية، أو قانونية، أو مؤسسية، أو عسكرية، أو إنسانية، أو تتصل بحقوق الإنسان، أو بيئية، أو اقتصادية واجتماعية، أو ثقافية، أو ديموغرافية، كما تهدف إلى إرساء الأساس لسلام دائم. ويمكن أن ينظر إلى بناء السلام بعد انتهاء الصراع على أنه استراتيجية طويلة الأجل لمنع الصراعات. ولأن أسباب

الصراع تتباين، فإنه يجب تصميم إجراءات الأمم المتحدة بما يتوافق مع الحالات الخاصة لتعزيز عملية السلام وجعلها غير قابلة للنقض. وليس هناك أي نموذج موحد لبناء السلام بعد انتهاء الصراع.

٦٦ - وتوجد في غواتيمالا أكبر عملية للأمم المتحدة لبناء السلام وربما أكثرها أهمية، ولكن المنظمة تضطلع أيضا بأنشطة لبناء السلام في بلدان أخرى، ولا سيما في سيراليون، حيث تراقب انتهاكات حقوق الإنسان وتساعد الحكومة على تنفيذ مهامها في مجال نزع السلاح والتسريح، وفي ليبيريا، حيث أقامت الأمم المتحدة أول مكتب لها لدعم بناء السلام.

٦٧ - ولكفالة التصدي للتحديات المعقدة لبناء السلام بعد انتهاء الصراع بفعالية بواسطة منظومة الأمم المتحدة وشركائها، فقد وقع اختياري على إدارة الشؤون السياسية كمنظم للجنة التنفيذية المعنية بالسلام والأمن، للعمل كجهة تنسيق للأمم المتحدة لهذا النشاط الحيوي. وآمل أن تقوم اللجنة الأولى قريبا بترشيد عملها على غرار ذلك.

٦٨ - وحدث خلال العام الماضي تطور هام تمثل في زيادة عمليات الشرطة المدنية، وذلك في أعقاب انسحاب الأفراد العسكريين. وجرت هذه العمليات في البوسنة والهرسك وكرواتيا وهايتي، ويمكن أن تدلل على أنها مفيدة للغاية في الحالات الأخرى لما بعد الصراع، كالحالة في أنغولا. ويعكس هذا التطور اهتماما متزايدا بالدور الذي يمكن أن تضطلع به عمليات حفظ السلام في المساعدة على بناء مؤسسات حقوق الإنسان وإنفاذ القوانين والمؤسسات الأخرى، وبالتالي تعزيز أسس السلام الدائم.

٦٩ - وكان هناك اعتراف متزايد بالحاجة إلى الربط بين جميع جوانب الدعم الخارجي للبلدان المنكوبة بالصراع، سواء كان دعما سياسيا أو إنسانيا أو إنمائيا أو لحقوق الإنسان. وتعد مشاركة الحكومات المانحة والحكومات المضيفة والمنظمات غير الحكومية للوفاء بهذه الحاجة أمرا أساسيا. وما فتئت لجنة التنسيق الإدارية تعمل على وضع استراتيجيات أكثر تماسكا لبناء السلام من خلال وضع مفهوم لإطار استراتيجي جديد. ويحدد هذا الإطار المبادئ والأهداف والترتيبات المؤسسية اللازمة لوضع استراتيجية سياسية متماسكة وفعالة ومتكاملة وبرنامج للمساعدة. وهو يوفر أداة مشتركة لتحديد القضايا والأنشطة الرئيسية وتحليلها وتحديد أولوياتها على أساس مبادئ وأهداف مشتركة. ويشمل الإطار مجموعة كاملة من الأنشطة الأساسية للأمم المتحدة - السياسية، والمتعلقة بحقوق الإنسان، والإنسانية، والإنمائية - في بلد معين.

## الاستراتيجيات التكميلية

٧٠ - في حين أن فئات المنع وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع لا تزال مفيدة، فإن من المسلم به الآن على نطاق واسع أن معظم العمليات تضم أنشطة في أكثر من فئة واحدة. وفي بعض العمليات، في جورجيا وقبرص على سبيل المثال، تضطلع الأمم المتحدة بنشاط بحفظ السلام وصنع السلام على السواء. وفي عمليات أخرى، في سيراليون وطاجيكستان على سبيل المثال، بدأ التخطيط لبناء السلام في أثناء عملية حفظ السلام. ويتعين الترحيب بهذه المجموعات المؤتلفة المتنوعة. فهي تعكس تفهما لتعقيدات الحالات الخاصة والحاجة إلى تنسيق مجموعة متنوعة من أنشطة تعزيز الأمن.

٧١ - وفي سياق منع الصراعات، تضطلع إدارة الشؤون السياسية بدور رئيسي في الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية وصنع السلام. ويمكن لكل من حفظ السلام ونزع السلاح الإسهام في منع الصراعات. وينحصر عمل إدارة عمليات حفظ السلام أساسا، ولأغراض تنظيمية، في مجال السوقيات والعمليات، بينما يركز عمل إدارة شؤون نزع السلاح على الجوانب الدبلوماسية والقانونية والتقنية للحد من التسلح والأسلحة. وتقدم إدارة شؤون نزع السلاح على سبيل المثال، الدعم للمفاوضات بشأن الصكوك الدولية لتقييد استعمال الألغام الأرضية أو حظرها؛ وتضطلع إدارة عمليات حفظ السلام بالأعمال المتعلقة بالألغام الأرضية في مسرح الصراعات الفعلي. ويتعين على كلتيهما مع ذلك العمل في إطار استراتيجية سياسية شاملة.

٧٢ - ونحن نسلم الآن بوضوح أكبر وأكثر من أي وقت مضى بالصلات الحاسمة بين الفقر والحكم السيئ وانتهاك حقوق الإنسان من ناحية، والصراع العنيف من ناحية أخرى. ويتعين علينا، بغية تقليل الأخطار التي يتعرض لها أمن البشر، ألا نقتصر على زيادة التركيز على الأسباب الجذرية أكثر مما قمنا به في الماضي، بل يتعين علينا أيضا تكثيف التعاون فيما بين مختلف وكالات الأمم المتحدة ومع الدول الأعضاء.

## ثانيا - التعاون من أجل التنمية

٧٣ - يظل تحدي التنمية أمرا في غاية الأهمية في عالم يضطر فيه خمس البشرية إلى إعالة نفسه بدولار واحد فقط يوميا، ولا ينتظر فيه أن يبقى ثلث جميع الأفارقة على قيد الحياة بعد سن الأربعين، ويعتبر نحو ٤٠ في المائة من النساء في البلدان النامية أميات، ويظل أكثر من نصف الأطفال في جنوب آسيا ناقصي الوزن عند سن الخامسة، في حين أن الأزمة الاقتصادية الآسيوية الجارية قد تدفع بنحو ٥٠ مليون نسمة في إندونيسيا وحدها إلى الفقر مرة أخرى. وتستمر هذه الحقائق الصارخة بالرغم من أن نصف القرن الماضي قد شهد إحدى أطول فترات التوسع الاقتصادي في التاريخ.

٧٤ - ومع ذلك، فإن حجم المعونة الخارجية المقدمة إلى البلدان النامية قد انخفض باطراد طوال هذا العقد، ويبلغ الآن ٠,٢٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الصناعية - ٠,١٩ في المائة فقط بالنسبة لمجموعة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة، التي تضم أغنى هذه البلدان. وعلاوة على ذلك، فإن البلدان المانحة تقوم بصورة متزايدة بإفراد المعونة لأغراض خاصة، مع عدم وجود ضمان بأن أفضليات منح المعونة لديها تتلاءم مع احتياجات المستفيدين. ولم يعوض الاستثمار المباشر الأجنبي الانخفاض في المعونة؛ ففي عام ١٩٩٧ تلقت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بأكملها ٣ بلايين دولار فقط، وجنوب آسيا ٤ بلايين دولار. وفي الوقت نفسه، ما زالت بلدان نامية عديدة، بما في ذلك بعض أفقر هذه البلدان، ترزح تحت أعباء ساحقة للديون الخارجية.

٧٥ - وتعتبر المساعدة الإنمائية الإجمالية التي توفرها الأمم المتحدة متواضعة نسبيا، إذ تبلغ ٥,٥ بلايين دولار سنويا. إن للأمم المتحدة بالرغم من مواردها المحدودة مزايا فريدة كمؤسسة إنمائية. فولايتها الشاملة واتساع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يمكنانها من ابتكار ووضع نُهج مشتركة بين القطاعات للتعاون الإنمائي؛ وربط المساعدة الطارئة بالشواغل الإنمائية الأطول أجلا؛ وكفالة أن تستفيد عمليات وجهود السلام الرامية إلى تحقيق المصالحة السياسية المحلية من التقدم نحو التنمية وتكمله بدورها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأدوار المؤسسية المتنوعة للمنظمة تتيح لها أن تتحدث بطريقة مترابطة منطقيا عبر كامل مجال التعاون الإنمائي، من الأنشطة المعيارية إلى التحليلية والسياسية والتنفيذية.

٧٦ - ويعتمد برنامج الإصلاح الذي شرعت فيه خلال السنة الماضية على هذه الطاقة المؤسسية، وقد أسفر بالفعل عن نتائج عملية في مجال التنمية. وتم إنشاء اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية في أوائل عام ١٩٩٧ بغية تعزيز تماسك السياسة العامة في جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها الكيانات الأعضاء بها. وتضم اللجنة، التي تتولى رئاستها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وحدات الأمانة العامة ذات الصلة، واللجان الإقليمية، وجامعة الأمم المتحدة، ومعاهد البحوث المختصة التابعة للأمم المتحدة.

٧٧ - وواجهت اللجنة التنفيذية عددا من التحديات الشاملة. وقد قامت، على سبيل المثال، بصياغة اقتراح لاستخدام حساب التنمية لكي تنظر فيه الدول الأعضاء. وشرعت في تنفيذ مشروع طويل الأجل لتبسيط المؤشرات الإنمائية التي وضعتها واستخدمتها الأمم المتحدة والكيانات غير التابعة للأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم، ولكفالة اتساق معناها وتفسيرها. وطلبت اللجنة أيضا استعراض جميع التقارير الرئيسية في القطاعين الاجتماعي والاقتصادي وبدأت العمل مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن الصلات بين الأنشطة المعيارية والتنفيذية في ميدان التنمية. ويجري التعاون أيضا مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وكيانات الأمم المتحدة الأخرى لتقديم مضمون واقعي لمفهوم الحق في التنمية.

٧٨ - وتضطلع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، التي تضم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي وكيانات تنفيذية مختصة أخرى، بتسهيل وضع السياسة المشتركة وصنع القرارات المتعلقة بقضايا التعاون الإنمائي. وتعمل أدوات الإدارة الجديدة على تعزيز التعاون وتناغم الإجراءات.

٧٩ - وربما كان أهم ابتكار على الصعيد القطري هو إنشاء أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ونظرا لاشتراك أفرقة قطرية تابعة للأمم المتحدة برئاسة منسق الأمم المتحدة المقيم في وضعها بالتعاون الوثيق مع الحكومات، فإنها تتيح وضع نهج استراتيجي جديد لتنفيذ الأهداف التي تمت الموافقة عليها في المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة وأهداف الأولويات الإنمائية الوطنية، وتجعل في الإمكان تناول الأبعاد العديدة للقضاء على الفقر

بطريقة متكاملة. وبدأت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية منذ عام مضى مرحلة تجريبية لاختبار العملية في ١٨ بلدا؛ ويجري في بلدين رائدين استكشاف الصلة بين إطار المساعدة الإنمائية واستراتيجية المساعدة القطرية للبنك الدولي بهدف تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين المؤسستين. ويجري الآن تقييم المشاريع التجريبية وستؤدي الدروس المستفادة إلى تشكيل عمليات أطر المساعدة الإنمائية في المستقبل.

٨٠ - وقامت المجموعة الإنمائية بتعزيز شبكة المنسقين المقيمين، التي يتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تمويلها وإدارتها. وجرى وضع إجراءات اختيار جديدة ترمي إلى زيادة عدد المنسقين المقيمين المعينين من الشبكة الأوسع، شبكة منظومة الأمم المتحدة، وكذلك عدد النساء اللاتي يعملن بهذه الصفة.

٨١ - وسيساهم تحديد دور الأمم المتحدة على الصعيد القطري - التي تضم جميع برامج وصناديق ومراكز إعلام الأمم المتحدة في أماكن عمل مشتركة - في إيجاد إحساس أكبر بالجماعة والغرض المشترك فيما بين موظفي الأمم المتحدة، بينما يؤدي أيضا إلى زيادة الكفاءة، وإلى تخفيض التكاليف في حالات عدة. وفي عام ١٩٩٧، جرى تحديد دور الأمم المتحدة بصفة رسمية في جنوب أفريقيا ولبنان وليسوتو وماليزيا. ومن المتوقع اختيار نحو ٣٠ من أماكن العمل المشتركة الإضافية كدور للأمم المتحدة في المستقبل القريب.

٨٢ - ويوجد حاليا تعاون أكبر بين اللجان التنفيذية المعنية بالسلام والأمن، والشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والشؤون الإنسانية بشأن قضايا تشمل التنمية المستدامة، وبناء السلام بعد انتهاء الصراع، وعمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، والصلات بين المساعدة الإنسانية والتعاون الإنمائي، والنهوض بحقوق الإنسان.

٨٣ - وتلبي تلك الابتكارات المؤسسية، بشكل أفضل، احتياجات الحكومات التي تعتمد على الأمم المتحدة بوصفها شريكا إنمائيا.

## القضاء على الفقر

٨٤ - جعلت الأمم المتحدة من القضاء على الفقر هدفا أساسيا لجميع أنشطتها وذلك استرشادا منها بنتائج مؤتمراتها العالمية الرئيسية المعقودة في التسعينات، وبخاصة المؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود عام ١٩٩٥. وفي أيار/ مايو ١٩٩٨ اعتمدت لجنة التنسيق الإدارية، المؤلفة من الرؤساء التنفيذيين لجميع كيانات الأمم المتحدة، بيان التزام المنظومة بأسرها بالعمل من أجل القضاء على الفقر. أما مقصدها الرئيسي من هذا فهو السعي إلى تحسين التنسيق وزيادة التعاون بين مختلف عناصر منظومة الأمم المتحدة، ومن بينها مؤسسات بريتون وودز، والاتفاق على استراتيجية مشتركة تتناول مسألة العمل على مكافحة الفقر بجميع أبعادها الرئيسية.

٨٥ - وخلال العام الماضي، ساعدت الأمم المتحدة زهاء ١٠٠ بلد على إعداد أو وضع أو تنفيذ برامج وطنية لمكافحة الفقر. ويستدل من استعراضات الاستراتيجيات القائمة على بعض المجالات الرئيسية التي يلزم إجراء تحسينات فيها؛ فعلى سبيل المثال، هناك حاجة إلى توسيع نطاق العمل لمكافحة الفقر بحيث يتجاوز النُّهج التقليدية المتعلقة بالقطاع الاجتماعي والرعاية الاجتماعية؛ ومعالجة القضايا الحيوية من قبيل القضايا المتعلقة بالأصول الإنتاجية؛ والتشجيع على إقامة حوار أشمل بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص؛ واستهداف المجتمعات المحلية الفقيرة في الموارد والأسر المعيشية التي تفتقر إلى الأصول الإنتاجية.

٨٦ - ويخصص حاليا بشكل مباشر نصيب وافر من موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - زهاء ٢٦ في المائة من مجموع الموارد - للحد من الفقر. وتشمل المساعدة المقدمة من البرنامج الإنمائي دعم عملية وضع خريطة للفقر، وإجراء تقييمات للقدرة الوطنية على الحد من الفقر، وتحديد أهداف وغايات وطنية، وإجراء استعراضات للنفقات العامة، وإعادة النظر في السياسات العامة والهياكل والإجراءات الإدارية، وتعبئة الموارد.

٨٧ - وإيمانا من الأمم المتحدة بأن القضاء على الفقر يستلزم استهداف القطاع الاجتماعي بالتحديد، فقد أولت أولوية عليا لتنفيذ ما يسمى بالمبادرة ٢٠/٢٠، التي اشترك في استهلالها عام ١٩٩٤ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية. وقد اقتُرح في إطار تلك المبادرة أن تخصص كل من الحكومات والجهات المانحة الخارجية ٢٠ في المائة من ميزانيتها للخدمات الاجتماعية الأساسية. وتوفر اليونيسيف

وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مزيدا من الدعم لاستعراضات نفقات القطاع الاجتماعي على الصعيد القطري.

٨٨ - كما يتطلب القضاء على الفقر عكس مسار الاتجاه إلى تأنيث الفقر. وتبعا لذلك، قام صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بدعم مشاريع رائدة تهدف إلى تعزيز الأداء الاقتصادي للمرأة. ويجري، أيضا، دعم الجهود الرامية إلى زيادة فرص حصول المرأة على الائتمان والتدريب والتكنولوجيات تعزيزا لأنشطتها المدرة للدخل. وقد اضطلع الصندوق بدور ترويجي رائد في الجهد الرامي إلى كفالة مراعاة قضايا الجنسين في سياسات وبرامج المؤسسات التي تمنح القروض الصغيرة. أما اليونيسيف فتتصدى للتحديات الماثلة في عملية تمكين المرأة وذلك بتعزيز قدرة المنظمات ورابطات الأعمال التجارية النسائية على التفاوض بشأن القضايا الاقتصادية وبتوفير المواد التثقيفية الاقتصادية للمرأة.

٨٩ - ولئن كان الفقر من الأسباب الرئيسية للجوع، فالجوع أيضا يتسبب في دورات من الفقر تشمل أجيالا متعاقبة، وفي إطالة أمدها. وتخفيف حدة الجوع هو الخطوة الأولى لوقف تلك الدورات. وهكذا، ففي عام ١٩٩٧ خصص برنامج الأغذية العالمي، لأفقر المجتمعات المحلية والأسر المعيشية في البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني نقص الأغذية، نسبة ٩٣ في المائة مما يقدمه من مساعدة غذائية إنمائية، ويذكر في هذا الصدد أن ما يربو على نصف تلك المجتمعات منتشر في أقل البلدان نموا. وتهدف مشاريع البرنامج إلى تمكين الفقراء الجياع من بلوغ مستوى معيشي يمكّنهم من إعالة أنفسهم وبالتالي المشاركة على نحو فعال في البرامج الإنمائية الرئيسية.

٩٠ - واضطلع البرنامج أيضا بعملية "وضع خرائط تقييمية لمواطن الضعف" في ٢٢ بلدا في أفريقيا و ٨ بلدان في آسيا وفي بلدين بأمريكا اللاتينية. وتبين تلك العملية التوزيع الجغرافي للفقر ولانعدام الأمن الغذائي، وتساعد على الوقوف على أسبابها الأساسية جنبا إلى جنب مع تحديد الاستجابات البرنامجية المناسبة. ولكفالة تمتع الفقراء، على نحو دائم، بإمكانية الحصول على الغذاء، يوجه البرنامج ٦٠ في المائة من موارده الإنمائية، مباشرة، إلى المرأة ويُشركها في إدارة عمليتي توزيع الأغذية واتخاذ القرارات.

٩١ - واتخذت أيضا خطوات كبيرة لإدراج مبدأ احترام حقوق الإنسان وكرامته في استراتيجيات مكافحة الفقر باعتباره من عناصرها الأساسية، ولكفالة اشتراك أفقر الفقراء في عمليات اتخاذ القرار في مجتمعاتهم المحلية. وقد عينت لجنة حقوق الإنسان، في دورتها المعقودة مؤخرا، خبيرا مستقلا لتقييم العلاقة بين إعمال حقوق الإنسان وحمايتها وبين الفقر المدقع. كما أن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تؤيد بقوة الولايات التي تزيد من الفهم داخل منظومة الأمم المتحدة للصلة الجوهرية بين التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

## التنمية الاجتماعية

٩٢ - في مجال التنمية الاجتماعية، يجري الاضطلاع بطائفة من الأنشطة على الصعيدين المعياري والمتعلق بالسياسة العامة. وقد بدأت الاستعدادات لعقد مؤتمر استعراضي في عام ٢٠٠٠ لتقييم تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر القمة العالمي لعام ١٩٩٥. وقد انتهى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من إعداد تقرير عن الفقر في العالم يسجل التقدم المحرز صوب تنفيذ أهداف القمة وكذلك العقبات المتبقية.

٩٣ - وقد أعلنت الجمعية العامة عام ١٩٩٩ "سنة دولية للمسنين"؛ وتأمل المنظمة أن تعزز، بهذه الطريقة، مشاركة المسنين في مجتمعاتهم المحلية. وفيما يتعلق بالطرف الآخر من سلسلة الفئات العمرية، دعت الأمم المتحدة، بالاشتراك مع مجلس الشباب الوطني البرتغالي، الدورة الثالثة للمنتدى العالمي للشباب إلى الانعقاد في آب/أغسطس ١٩٩٨ في براغا بالبرتغال، وفي لشبونة، استضافت حكومة البرتغال، بالتعاون مع الأمم المتحدة، المؤتمر العالمي للوزراء المسؤولين عن الشباب. كما عملت الأمم المتحدة على تعزيز مشاركة المعوقين في الحياة الاجتماعية. وحتى الآن قام زهاء ٧٠ بلدا بسن تشريعات أو وضع برامج تحقيقا لتلك الغاية.

٩٤ - وكان موضوع الصحة ومعدل الوفيات وصلتهما بالتنمية هو الموضوع الخاص الذي تناولته لجنة السكان والتنمية في دورتها الحادية والثلاثين. وقد دعت اللجنة إلى توفير بيانات عن معدلات الوفيات، تكون موثوقا بها ومحسنة بقدر أكبر من أجل العمل على الصعيدين الوطني والدولي على تحديد أسباب الزيادة الملحوظة في معدلات الوفيات بين البالغين في بعض البلدان، كما دعت إلى

زيادة الجهود المبذولة في سبيل خفض معدلات الوفيات وتحسين الصحة. ويجري، أيضا، التحضير لعقد دورة استثنائية للجمعية العامة في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه ١٩٩٩ لمتابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٩٥ - وما زال عدم تمتع المرأة بالمساواة وانتهاك ما لها من حقوق الإنسان من المعوقات الرئيسية للتنمية والديمقراطية والسلام. وقد بدأت الأعمال التحضيرية للاستعراض الرفيع المستوى الذي ستجريه الجمعية العامة في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ قرارات المؤتمرين العالميين المعنيين بالمرأة المعقودين في نيروبي وبيجين. ويلزم بذل جهود متضافرة لبلوغ الهدف المتمثل في كفالة عالمية التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بحلول عام ٢٠٠٠ وتعزيز آليات تنفيذها.

٩٦ - وعلى المستوى التنفيذي، تسهم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وشركاؤها في تركيز الاهتمام العالمي على القضايا التي تمس الأطفال مثل: قضية الملايين العديدة منهم الذين يعانون الملاريا وسوء التغذية؛ ومحنة الذين يخدمون في الجيوش أو يشتغلون بمهن خطرة أو تنطوي على استغلال؛ والتمييز والعنف ضد الفتيات والشابات؛ وقضية الـ ٦٠٠ ألف مراهقة وسيدة اللاتي يمتن كل عام لأسباب تتصل بالحمل والولادة وكان يمكن تفاديها؛ والخسائر الفادحة التي يلحقها فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بالشباب؛ والكثير من احتياجات المراهقين التي لا تُلبَّى؛ واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

٩٧ - وخلال العام الماضي، أولت اليونيسيف مزيدا من الاهتمام لمسألة تعزيز المشاركة المجتمعية في الأمور المتعلقة بالطفل والأسرة. وكان هذا سر النجاح في زيادة عدد الفتيات اللاتي التحقن بالمدارس وواصلن الدراسة. وتم توسيع نطاق برامج اليونيسيف بحيث لا تقتصر على الرضع والأطفال فحسب بل وتشمل المراهقين والشباب أيضا.

٩٨ - وعندما تتوافر لصانعي القرارات معلومات موثوق بها، يزداد احتمال وفعالية اتخاذ قرارات داعمة لصالح الأطفال والنساء. ولهذا طورت اليونيسيف، بالتعاون مع عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة، طريقة قليلة التكلفة وسريعة وموثوقا بها لإجراء الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالأسر المعيشية، وهي مسح المجموعة المتعددة المؤشرات، وهو أسلوب يُتبع لبناء القدرة الوطنية على متابعة تقدم الطفل. وقد أجريت دراسات استقصائية من هذا النوع في ٦٠ بلدا حتى الآن.

٩٩ - وفي عام ١٩٩٧، كرس صندوق الأمم المتحدة للسكان ما يقرب من ٨٥ في المائة من موارده الإجمالية للخدمات الاجتماعية، الموجهة أساسا لصالح أفقر قطاعات السكان وأضعفها، وشملت الأنشطة الأساسية التثقيف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية؛ وتحسين ممارسات الصحة الإنجابية للشباب وتطويعها بحيث تتلاءم مع الظروف في بلدان وأقاليم فرعية معينة؛ وتقديم المساعدة اللازمة للحد من وفيات الأمهات؛ وتقديم المساعدة الطارئة للاجئين؛ ودعم أنشطة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في ١٣٢ بلدا. كما قدم الصندوق تمويلا لدعم الأعمال المتصلة بالاستراتيجيات السكانية والإنمائية والدعوة. وتم وضع مجموعة من المؤشرات للمساعدة على قياس تقدم البرامج وأدائها وتأثيرها في مجالات البرامج الأساسية التي يضطلع بها الصندوق. ويمثل هذا خطوة مهمة أولى في قياس فعالية أنشطة الصندوق.

١٠٠ - وما برحت قضايا الجنسين تمثل عنصرا مهما شاملا لعدة قطاعات في جميع البرامج التي يدعمها الصندوق. كما أن المساواة بين الجنسين تمثل أحد اهتمامات مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، الذي يعمل على تحقيق المساواة في فرص الحصول على المساكن والأراضي والائتمان، وبشكل أعم في عملية اتخاذ القرارات في إدارة المستوطنات البشرية ويسهم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، من خلال التثقيف والدعوة، في تعزيز المهارات القيادية للمرأة في الدوائر الحكومية وغير الحكومية، ويقوم بتدريب المنظمات النسائية على رصد وتعزيز تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

١٠١ - وفي إطار الأمانة العامة للأمم المتحدة، تستجيب المنظمة استجابة فعالة لولايتها في تحقيق المساواة بين الجنسين. وقد حققت تقدما في زيادة تمثيل المرأة بين صفوف الفئة الفنية؛ فقد ارتفعت نسبة النساء بين موظفي الإدارة العليا (مد - ٢) من ١٦ في المائة إلى ٢٢ في المائة. وطبق نظام أكثر صرامة لضمان مساءلة كبار المديرين عن الوصول بنسبة توزيع الجنسين في الفئات الفنية إلى ٥٠/٥٠ كطلب الجمعية العامة.

١٠٢ - ويسعى برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) إلى بناء التزام ودعم سياسي على الصعيد الدولي للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز ومعالجته عن طريق الدعوة المستندة إلى تحليلات تقنية سليمة وحديثة. وقد أصدر البرنامج تقريره الأخير عن "الوباء العالمي لفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز" في شهر حزيران/يونيه الماضي، قبيل انعقاد المؤتمر العالمي الثاني عشر للإيدز. كما يدعم البرنامج تحسين فرص الوصول إلى أفضل وأنجع الممارسات واستخدامها على الصعيد القطري وصعيد المجتمعات المحلية. وأحرز البرنامج تقدما كبيرا في التخطيط المشترك وتنسيق البرامج مع الوكالات الأخرى وفي إقامة شراكة مع البلدان المضيفة والعناصر الفاعلة في المجتمع المدني. وفي الوقت نفسه، فإن من المفارقات الغريبة أن فيروس نقص المناعة البشرية ما زال ينتشر بسرعة كبيرة في معظم أنحاء العالم وأن فجوة الوقاية بين البلدان الفقيرة والبلدان الغنية مستمرة في الاتساع. ونتيجة لذلك، فإن معدلات الأجل المتوقع عند الولادة تنخفض في بعض البلدان النامية إلى مستويات لم يسبق لها مثيل منذ ما قبل عصر التصنيع، كما أن المكاسب التي تحققت في معدلات بقاء الأطفال آخذة في التلاشي.

١٠٣ - ويمثل الأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ثلثي المصابين على الصعيد العالمي. وإضافة إلى الخسائر المأساوية في الأرواح البشرية، فإن ذلك يشكل عبئا هائلا على المرافق الصحية والاجتماعية المثقلة أصلا بالأعباء. ويزيد التأثير غير المتناسب للإصابة على الشباب وعلى الأشخاص الذين لا يزالون في أكثر سنوات حياتهم إنتاجا من الخسائر الاقتصادية المباشرة، فضلا عن أنه يضعف من قاعدة المواهب المتاحة للمجتمعات.

١٠٤ - ففي عام ١٩٩٧، قدر أن ما يقرب من ١٢ مليون شخص في العالم قضوا نحبهم لأسباب تتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية؛ وأن ٣٠ مليون شخص يعيشون وهم مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وأن ٥,٨ ملايين شخص أصيبوا في الآونة الأخيرة - بمعدل يبلغ ١٦٠٠٠ إصابة جديدة يوميا. وتزداد خطورة هذه الإحصائيات إذ تأتي في وقت يسود فيه في الكثير من البلدان الصناعية الاعتقاد بأن "أزمة الإيدز" قد انتهت. وقد انتشر استخدام مجموعة من مضادات الفيروسات الرجعية في العالم المتقدم النمو خلال العامين الماضيين، غير أنه نتيجة لتكلفتها الباهظة وصعوبة التداوي بها ما زالت هذه المضادات غير متاحة لمعظم الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في العالم النامي والبلدان التي تمر اقتصاداتها بفترة انتقالية.

١٠٥ - وتُظهر حالتا أوغندا وتايلند أنه يمكن تحقيق تخفيض كبير في معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية عن طريق برامج وقائية قوية. فقد تمكنت أوغندا من تخفيض معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بنسبة تزيد على الربع وخفضت تايلند المعدل بنسبة تبلغ نحو ١٥ في المائة - وهي نسب تخفيض تفوق نظيراتها في البلدان الصناعية. وأنجع وسيلة لتفادي التأثير المدمر لفيروس نقص المناعة البشرية هو وقف الإصابات الجديدة. ويتوقف النجاح في ذلك على استخدام مزيج مدروس بعناية ومجرب من طرق الوقاية. وبعض هذه الطرق يحتاج إلى جهد سياسي هائل، غير أنها ضرورية للحفاظ على المكاسب التي تحققت في مكافحة الفقر من الضياع بسبب هذا الفيروس المدمر.

## التنمية المستدامة

١٠٦ - يجري تأكيد صلة التكافل القائمة بين حماية البيئة والإصلاح البيئي من جهة وبين التنمية والقضاء على الفقر من جهة أخرى، على الأقل منذ اعتماد جدول أعمال القرن ٢١ في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢. وقد أكدت الجمعية العامة ذلك مجددا في حزيران/ يونيه ١٩٩٧ في دورتها الاستثنائية المكرسة لتقييم التقدم المحرز منذ عام ١٩٩٢. وتتخذ لجنة التنسيق الإدارية خطوات لترجمة التدابير المتعلقة بالسياسة العامة المتفق عليها إلى أنشطة داخل منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة على الصعيد القطري.

١٠٧ - وفي أعقاب انعقاد مؤتمر كيوتو في عام ١٩٩٧ (الدورة الثالثة للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ)، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمية بدعم نحو ١٠٠ من البلدان النامية في إعداد تقارير عن الحالة القطرية. وقد تمكن هذا المشروع الذي يتكلف ٢,٢ من ملايين الدولارات من اجتذاب ١,٢ من ملايين الدولارات من التمويل المقدم من المانحين. ويسعى المشروع إلى تشجيع صياغة تشريعات تيسر الاستجابة لهذا التحدي العالمي الكبير. وسيعمل المشروع أيضا على تعزيز تبادل المعلومات والمعارف فيما بين البلدان النامية عن طريق إقامة صلات فيما بين

بلدان الجنوب. وتمثل هذه المبادرة أحدث نشاط يتم في إطار ملف الأنشطة التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار ملف يتكلف أكثر من ٣٠ مليون دولار ويضم مشاريع لأنشطة تهدف إلى تعزيز العمل المتعلق بتغير المناخ. وقد أصدر البرنامج الإنمائي تقريرا بعنوان "الطاقة بعد ريو: الآفاق والتحديات"، وهو تقرير عن العلاقة بين الطاقة والتنمية، يقدم تحليلا لاستراتيجيات الطاقة المستدامة اللازمة لتحقيق أهداف جدول أعمال القرن ٢١.

١٠٨ - ولأن نصف سكان العالم يعيشون حاليا في المدن الكبيرة والصغيرة - وأن ما يقدر بثلثي سكان العالم سيصبحون من سكان الحضر بحلول عام ٢٠٢٥ - فإن التنمية المستدامة لكوكبنا سوف تعتمد أكثر من أي وقت مضى على فهمنا للمشاكل الحضرية وقدرتنا على صياغة وتنفيذ استجابات فعالة لمواجهتها. ويوفر جدول أعمال الموئل الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) في عام ١٩٩٦ التوجيه الاستراتيجي اللازم لهذا العمل. وكما هو مبين في جدول الأعمال فإن النجاح في مواجهة التحديات البيئية العالمية يتوقف على الإدارة الفعالة للمشاكل الحضرية.

١٠٩ - أما برنامج المدن المستدامة، وهو جهد مشترك للموئل وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، فيدعم الإدارة الحضرية على مستوى المدن والمستوى القطري من خلال بناء القدرات وإقامة الشبكات. ويضطلع البرنامج بنشاط في أكثر من ٢٠ مدينة، وقد أصدر سلسلة من المبادئ التوجيهية في مجال السياسة العامة تستخدم في الكثير من البلدان. كما يوفر الموئل أعمال الأمانة لمنتدى البيئة الحضرية، وهو شبكة عالمية من المدن والبرامج الدولية الملتزمة بتحسين البيئة الحضرية.

## تعزيز الاستثمار والنمو

١١٠ - إن مساعدة البلدان النامية الفقيرة، وخصوصا أقل البلدان نموا، على بناء قدرات تمكنها من أن تندمج في الاقتصاد العالمي بقدر أكبر من الفعالية والاستفادة هي من أهم التحديات التي تواجه المجتمع الدولي. ومن الضروري لتسهيل هذه العملية تخفيف عبء الديون وتقديم المزيد من المعونات وتحسين فرص التجارة وإيجاد شروط أفضل للتبادل التجاري.

١١١ - وما زالت تنمية أفريقيا مسألة بالغة الأهمية. وقد تناولت تحديات العمل على تحقيق سلام دائم وتنمية مستدامة في أفريقيا في تقرير رئيسي قدمته إلى مجلس الأمن في شهر نيسان/أبريل. وشجعت قادة البلدان الأفريقية التي نكبت بدورات من النزاع وانعدام التنمية على تهيئة بيئة مواتية للاستثمار عن طريق اتخاذ تدابير من بينها اعتماد ممارسات الحكم الصالح وإجراء إصلاحات اقتصادية. ودعوت المجتمع الدولي إلى الاضطلاع بدوره بتحويل جميع الديون الرسمية الثنائية المتبقية على أفقر البلدان إلى هبات، وتخفيف شروط حصول البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على تسهيلات متعددة الأطراف.

١١٢ - وقد كان التهميش المتزايد لبعض البلدان في الاقتصاد العالمي أحد الشواغل الرئيسية للأمم المتحدة. فهذه البلدان تظهر عادة اعتمادا كبيرا على السلع الأساسية. ويشير تناقص أهمية السلع الأساسية الأولية في التجارة العالمية فيما يبدو إلى استمرار تدهور أسعار هذه السلع في الأجل الطويل بالمقارنة بأسعار السلع المصنعة. ومن ثم، فإنه ما لم تفلح هذه البلدان في تنويع اقتصاداتها، فإن من المرجح أنها ستجد مركزها النسبي يستمر في التردي. وتقترح تحليلات السياسة التي أجراها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بشأن مسائل يذكر منها تنويع السلع الأساسية، وإدارة المخاطر، والتجارة الإلكترونية، طرقا جديدة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية من أجل تنويع مشاركتها في الأسواق الدولية.

١١٣ - وقد عكف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على تعزيز مشاركة المرأة في قطاعي التجارة والاستثمار. وأجريت هذا العام في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية دراسات بشأن أثر تحرير التجارة على العاملات. وقدم الدعم، فضلا عن ذلك، إلى منتجي المحاصيل النقدية من النساء لمساعدتهن على تشكيل تعاونيات لزيادة دخولهن وقدرتهن على المساومة في الاقتصاد الدولي.

## دعم الحكم الصالح

١١٤ - ربما كان الحكم الصالح أهم عامل على الإطلاق في القضاء على الفقر وتعزيز التنمية. والمقصود بالحكم الصالح هو إنشاء مؤسسات - سياسية وقضائية وإدارية - تؤدي عملها بكفاءة وتخضع للمساءلة ويعتبرها المواطنون مؤسسات شرعية يمكنهم من خلالها المشاركة في اتخاذ

القرارات التي تؤثر في حياتهم، كما يعتبرونها مؤسسات تعمل على تمكينهم. وينطوي الحكم الصالح أيضا على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون بوجه عام. وقد أصبح دعم الحكم الصالح عنصرا متزايد الأهمية في الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة فيما يتصل بالتنمية.

١١٥ - ويركز الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحكم الصالح على تعزيز البرلمانات والهيئات الانتخابية والقضائية. وتقدم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) الدعم من أجل تنقيح القوانين الوطنية وفقا لاتفاقية حقوق الطفل، وتدريب البرلمانيين ومسؤولي إنفاذ القوانين، وإدماج حقوق الأطفال بوجه عام في النسيج السياسي والقانوني للدول.

١١٦ - والحكم الصالح جزء لا يتجزأ من أعمال مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة. فلا يمكن إيجاد عالم خال من المخدرات ومن كبار تجار المخدرات دون تعزيز النظم الوطنية للقضاء وإنفاذ القوانين. وعلى الصعيد الميداني، يساعد المكتب في الجهود المبذولة لخفض الطلب على المخدرات غير المشروعة وإنتاجها، ويقدم المساعدة الفنية لوكالات إنفاذ القوانين في حربها ضد الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وعلى سبيل المثال، قامت آلية التنسيق لمنطقة البحر الكاريبي، التي عقدها المكتب في بريدجتاون ببربادوس، باستكشاف سبل تعزيز التعاون في مجال مراقبة المخدرات في منطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك التعاون البحري، والمواءمة بين التشريعات، ووضع تدابير فعالة للتصدي لغسل الأموال.

١١٧ - ويعتبر دعم الحكم الصالح، ولا سيما من خلال تعزيز النظم القضائية الوطنية وأطر السياسة العامة، أمرا لا بد منه أيضا لتعزيز الصحة الإنجابية والمساواة بين الجنسين. وفي العام الماضي، قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان المساعدة للحكومات، وقام برعاية حلقات عمل وجهود للدعوة ترمي إلى تعزيز هذه الأهداف.

١١٨ - ويركز برنامج الأغذية العالمي، في المساهمة التي يقدمها لتحقيق الحكم الصالح، على بناء القدرات في المجتمعات المحلية، بغية تعزيز إمكانية حصول الأسر المعيشية الفقيرة والمتضررة من الأزمات على الأغذية. وتتمثل الوسيلة الرئيسية لبلوغ هذا الهدف في الدعوة إلى اعتبار الحق في الغذاء من حقوق الإنسان الأساسية، وهو أمر يرتبط تحقيقه ارتباطا وثيقا بتمكين المرأة.

١١٩ - وقد أولت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الأولوية لجمع ونشر البيانات الأساسية المتعلقة بالحكم والإدارة العامة، وذلك لكي تساعد في صياغة السياسات ووضع الاستراتيجيات الطويلة الأجل في الدول الأعضاء. ودعمت هذه الإدارة أيضا عملية تبادل المعلومات بشأن الممارسات والسياسات في مجال إصلاح القطاع العام.

١٢٠ - وتمثل الانتخابات الجديرة بالثقة أحد العناصر الرئيسية للحكم الصالح ولعملية التحول إلى الديمقراطية. وعلى مدى السنة الماضية، واصلت الأمم المتحدة توفير المساعدة الانتخابية والمساعدة في تعزيز المؤسسات الوطنية من أجل تحسين إدارة العملية الانتخابية. ومنذ آب/أغسطس ١٩٩٧، تلقت الأمم المتحدة طلبات للحصول على مساعدة انتخابية طويلة وقصيرة الأجل من أرمينيا وتوغو وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والسلفادور وسوازيلند وغيانا وغينيا وغينيا الاستوائية والكاميرون وليسوتو وموريشيوس ونيكاراغوا وهندوراس. كما ساعدت الأمم المتحدة في تنسيق ودعم المراقبة الدولية لانتخابات الجمعية الوطنية التي أجريت في كمبوديا في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٨.

١٢١ - ويعد الوفاء بالالتزام الذي تعهدنا به بتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما في أكثر البلدان حاجة إليها، مهمة تكتنفها التحديات على نحو متزايد. ورغم أن جدول أعمالنا آخذ في الاتساع فإن مواردنا تتناقص. ويعتبر التعاون الفعال بين مختلف العناصر ضمن الأسرة العريضة من مؤسسات الأمم المتحدة أمرا ضروريا سنسعى بعزم لتحقيقه. ولبلوغ غاياتنا لا بد لنا أيضا من الحصول على دعم قوي من الدول الأعضاء.

## ثالثا - الوفاء بالالتزامات الإنسانية

١٢٢ - سجلت خلال العام الماضي نتائج ملموسة في الميدان الإنساني رغم القيود الخطيرة المفروضة على التمويل. ولم تكتف الأمم المتحدة بمواصلة تقديم المساعدة الغوثية الإنسانية على أكفأ وأسرع وجه ممكن، بل كانت أيضا العنصر الحفاز الرئيسي في إيجاد سبل أكثر تطورا لمعالجة المحنة التي يواجهها المدنيون في حالات الطوارئ المعقدة، وفي حشد موارد المجتمع العالمي لهذا الغرض بأسرع ما يمكن.

١٢٣ - ومن دواعي الأسف أن ازدادت هذا العام الدلائل التي تشير إلى استمرار تقلص احترام المبادئ الإنسانية في عدة بلدان. إن حق المدنيين المحتاجين، ولا سيما الأطفال والنساء، في تلقي المساعدة الإنسانية أمر منصوص عليه في القانون الإنساني الدولي. ورغم ذلك، فقد منعت المنظمات الإنسانية من الوصول إلى المحتاجين واستمرت الهجمات المتعمدة على السكان المدنيين. ومارست الأطراف المتحاربة الإرهاب ضد التجمعات السكانية لإجبارها على مغادرة مناطق محددة. وبثت وسائط الإعلام الخاضعة لسيطرة قادة الفصائل الكراهية والشك بين أفراد مختلف الفئات العرقية أو الدينية. وتزايد ارتكاب أعمال العنف ضد العاملين في مجال المعونة الذين ينظر إلى مساعدتهم لضحايا النزاع الأبرياء على أنها تهديد للأهداف السياسية للجماعات المسلحة. وكانت الخسائر فادحة: ففي هذا العام، وللمرة الأولى، قتل من الأفراد المدنيين التابعين للأمم المتحدة عدد أكبر من العدد الذي قتل من الأفراد العسكريين. وقد طلبت موافاتي بتقرير عما يمكن القيام به لتحسين أمن زملائنا في الميدان، مع تمكينهم في الوقت نفسه من الاضطلاع بمهامهم الحيوية.

١٢٤ - وتميز هذا العام أيضا بوقوع كوارث إيكولوجية مهددة للحياة. فقد أدت ظاهرة "النينيو"، وحرائق الغابات التي نشبت في إندونيسيا والبرازيل، والجفاف الجديد في السودان، والأمواج الهائلة في بابوا غينيا الجديدة وغيرها من الكوارث، إلى تدمير حياة الآلاف من البشر. وقد ذكرت هذه الكوارث المجتمع الدولي بالضعف الذي تتسم به أجزاء كثيرة من العالم تجاه الكوارث البيئية، الطبيعية منها أو الاصطناعية. وكثيرا ما تكون العواقب الإنسانية لهذه الكوارث من الضخامة بحيث يتعذر على الحكومات الوطنية أن تأمل في التغلب عليها بمفردها.

١٢٥ - وفي تموز/يوليه ١٩٩٨، أدرج المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمرة الأولى جزءا خاصا يتعلق بالمسائل الإنسانية في دورته العادية، أكد فيه من جديد أهمية احترام القانون الإنساني الدولي والمبادئ الإنسانية الدولية، وصدق على أعمال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ووضع أهدافا محددة للمجالات ذات الأولوية في المستقبل.

### تنسيق الأعمال الإنسانية

١٢٦ - يركز مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الجديد، الذي يرأسه وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على ثلاث مهام رئيسية هي: وضع السياسات وتنسيقها؛ والدعوة الإنسانية؛ وتنسيق الأعمال الإنسانية. ونقلت الوظائف التنفيذية من إدارة الشؤون الإنسانية السابقة إلى أجزاء أخرى في منظومة الأمم المتحدة. وتقوم اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية المنشأة حديثا، التي يرأسها منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، بعقد اجتماع شهري بين الإدارات ذات الصلة التابعة للأمانة العامة (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وإدارتا الشؤون السياسية وعمليات حفظ السلام، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان) وممثلي الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة لمعالجة شواغل الأمم المتحدة المتصلة بالسياسة الإنسانية.

١٢٧ - وعملت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، المؤلفة من جميع الوكالات الإنسانية الرئيسية، على زيادة تعزيز دورها كآلية رئيسية لتنسيق أنشطة المساعدة الإنسانية، ووضعت مبادئ توجيهية للسياسة المتعلقة بمسائل يذكر منها الصلة بين حقوق الإنسان والأعمال الإنسانية، والعواقب الإنسانية للجزاءات الاقتصادية. وأدت هذه اللجنة أيضا دورا فعالا في تنسيق مبادرات وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لدعم المشردين داخليا، بما في ذلك وضع قاعدة عالمية للبيانات.

١٢٨ - ويُعد وضع السياسة العامة إحدى المهام الرئيسية الثلاث لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وقد ينطوي العمل الإنساني على آثار سياسية واجتماعية واقتصادية وبيئية هامة. وقد أسهم المكتب في الجهود الجارية لكفالة استجابة أكثر تماسكا وتكاملا إزاء الأزمات المعقدة، من خلال نهج "الإطار الاستراتيجي" في أفغانستان مثلا. كما وضع المكتب مبادئ محددة بوضوح، بالاستناد إلى الميثاق، وحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، تنطبق على جميع أنشطة الأمم المتحدة في البلدان التي تمر بأزمات.

١٢٩ - وثمة العديد من فرص التعاون بين برامج المساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان. إذ يمكن مثلا أن تساعد المعلومات الوفيرة المتاحة للمنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان على السواء في تعزيز قدرة الأمم المتحدة على الإنذار المبكر، وبذا تكفل تحديدا أفضل للحاجات من المساعدة الإنسانية والمساعدات الأخرى وتسمح لبرامج حقوق الإنسان بأن تستجيب أكثر للتطورات في البلد.

١٣٠ - وهناك رغبة عامة لدى المجتمع الدولي في إلغاء الأثر الضار الذي تفرضه الجزاءات الاقتصادية على الشرائح الضعيفة من السكان المدنيين في البلدان المستهدفة. ففي بيان أحيل إلى مجلس الأمن في شباط/فبراير، أعربت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات عن قلقها بشأن العواقب الإنسانية الضارة للجزاءات بالنسبة للسكان المدنيين وحثت على اتخاذ تدابير للتقليل منها إلى أدنى حد ممكن. ولقد أدت قرارات الحظر الأخيرة المتعلقة بسيراليون، ولا سيما الحظر الإقليمي المفروض على بوروندي من قبل جيرانها، إلى التقليل كثيرا من إمدادات الغذاء والمواد الأخرى اللازمة للتخفيف من حدة العواقب الإنسانية الناجمة عن تلك الجزاءات. واستجابة لطلبات من مجلس الأمن، أجريت تقييمات ميدانية للأثر الإنساني المحتمل والفعلي للجزاءات المفروضة على السودان وسيراليون. وفي دراسة عن إدارة الجزاءات بشكل يتسم بقدر أكبر من الإنسانية والفعالية، بتكليف من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أوصي باتخاذ خطوات محددة لمعالجة الأثر الإنساني للجزاءات، وتيسير عملية تجهيز الإعفاءات الإنسانية. وأنشأت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات الآن فريقا من الخبراء لمواصلة تطوير المنهجية وزيادة قدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع ببعثات لتقييم الأثر خلال مدة قصيرة بعد الإشعار.

١٣١ - وواصل المكتب تعزيز وإدماج عملية جمع المعلومات وتحليلها ونشرها. ويقوم نظام الإنذار المبكر الإنساني بجمع وتحليل المعلومات من مصادر متنوعة لتحديد الأزمات المحتملة، ويعد إحاطات وتقارير عن هذه المسائل. وتقدم شبكة المعلومات الإقليمية المتكاملة، الموجودة في الميدان، معلومات وتحليلات من منظور إقليمي إلى جمهور متنوع من المجتمع الإنساني الدولي. ويقوم موقع الشبكة على الإنترنت ريليف ويب (www.reliefweb.int) بجمع ونشر المعلومات الإنسانية من أكثر من ١٧٠ مصدرا، بما فيها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والحكومات والمنظمات غير الحكومية ومصادر عامة أخرى. وبحلول نهاية عام ١٩٩٧، تم استرجاع ما متوسطه ٠٠٠ ٢٠٠ وثيقة في كل شهر من موقع ريليف ويب من قبل المستخدمين في أكثر من ١٤٠ بلدا.

١٣٢ - وفي حين أحرز تقدم في تحسين عملية الأمم المتحدة للنداءات الموحدة المشتركة بين الوكالات، فإن ٤٧٢ مليون دولار فقط من أصل ما إجماليه ٢,٠٥ من بلايين الدولارات كانت مطلوبة حتى منتصف تموز/يوليه ١٩٩٨، هي التي تم الإعلان عنها أو جمعها أو ترحيلها من عام ١٩٩٧. وبين أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ و آب/أغسطس ١٩٩٨، نظم المكتب نداءات موحدة لعشر حالات طوارئ معقدة (أفغانستان، أنغولا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، السودان، سيراليون، الصومال، طاجيكستان، غينيا - بيساو، ليبريا، يوغوسلافيا السابقة)، فضلا عن نداء لمنطقة البحيرات الكبرى ووسط أفريقيا يشمل أوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا.

١٣٣ - وقد تزايد عدد ونطاق حالات الطوارئ البيئية بسرعة تثير الجزع. ففي جنوب شرق آسيا، تأثرت ستة بلدان بشكل خطير بسحاب كثيف نجم بشكل رئيسي عن حرائق الغابات الواسعة النطاق في إندونيسيا. كما دمرت الحرائق عدة آلاف من الكيلومترات المربعة من الغابات في ولاية رورايما في البرازيل في آذار/ مارس ١٩٩٨. وكانت قد أشعلت قصدا بغرض تهيئة الأرض، وزاد توسعها من تفاقم حالات الجفاف الناجمة عن النينيو.

١٣٤ - وقد أصدر المكتب، في إطار تنسيق الاستجابات لـ ٥٤ كارثة طبيعية وحالة طوارئ بيئية من أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧ إلى آب/أغسطس ١٩٩٨، ١٥١ تقرير حالة وأصدر ٢٦ نداء للمساعدة الدولية، زادت قيمة التبرعات لها على ١٢٩ مليون دولار قدمها المجتمع الدولي نقدا وعينا وفي شكل خدمات. وأوفدت عشر بعثات إلى مواقع الكوارث للمساعدة في تقييم الحاجات وتنسيق عمليات الإغاثة.

١٣٥ - ويتعين اتخاذ تدابير دولية ووطنية جديدة لكفالة الدعم المنسق الفعال والمتواصل للجهود الرامية إلى التقليل من الكوارث في القرن المقبل. ووضعت أمانة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية خطة عمل للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ برعاية مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لتقييم التقدم المحرز في السياسات الرامية إلى التقليل من الكوارث خلال السنوات العشر الماضية،

وتحديد الاتجاهات للقرن الحادي والعشرين وتحديد التوجهات المستقبلية للتعاون الدولي في اتقاء الكوارث.

## تقديم الخدمات الإنسانية

١٣٦ - درجت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) على تقديم الخدمات الصحية والغذائية والتعليمية للأطفال والنساء في مناطق الصراع. وفي عام ١٩٩٨، جرى تكثيف الجهود الرامية إلى تطبيق المبادئ الإنسانية لتقديم المساعدة بشكل حيادي إلى جميع الأطفال المحتاجين وحماية حقوقهم الأساسية. وعملت اليونيسيف مع شركائها لتطبيق هذه المبادئ في البلدان التي ينطوي الحصول على المساعدات الإنسانية فيها على مشاكل، ومن بينها أفغانستان وجنوب السودان وسيراليون وشرق الكونغو. كما تقوم اليونيسيف بإعداد مجموعة تدريبية بالتعاون مع إدارة عمليات حفظ السلام تتعلق بمسؤوليات العاملين في حفظ السلام تجاه المجتمعات المدنية بشكل عام وحقوق الأطفال والنساء بشكل خاص.

١٣٧ - ويندرج العديد من عمليات برنامج الأغذية العالمي أيضا ضمن إطار المساعدة الإنسانية. فقد ركز عمل الطوارئ للبرنامج في عام ١٩٩٧ على العمليات في حالات الصراع ووصل إلى ما إجماليه ١٩,١ مليون لاجئ أو عائد ومشرد داخليا، معظمهم من النساء والأطفال. وقدم البرنامج مساعدة تتمثل في معونة غذائية في كل من الحالات التي تهدد بالموت ولأنشطة التأهيل. وقدمت في عام ١٩٩٧ مساعدات المعونة الغذائية إلى ١٠ ملايين شخص آخر يعانون نتائج الجفاف والفيضانات. وتعاني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهي إحدى الدول التي تلقت معونة غذائية خلال السنة، مشاكل زراعية هيكلية زادت من حدتها الفيضانات والجفاف.

١٣٨ - وجرى في عام ١٩٩٧ تنظيم عمليات تتصل بكوارث طبيعية ذات طابع أقرب إلى الكوارث التقليدية في أكثر من اثني عشر بلدا. ووضعت التدابير الاحتياطية التي اتخذت في السنوات الماضية مع عدة منظمات غير حكومية وحكومات موضع الاختبار في عام ١٩٩٧ استجابة لزيادة الطلب الناشئ عن عدد الكوارث الطبيعية غير الطبيعي. وأجريت ممارسات تخطيط للطوارئ الرئيسية في عام ١٩٩٧ للمنطقة الساحلية والجنوب الأفريقي للاستعداد لحالات جفاف محتملة ناشئة عن النينيو.

١٣٩ - وكان الخطر المحدق بالسلامة الشخصية للعاملين في البرنامج، الذين خدم العديد منهم في الحالات المتأثرة بالحروب، مصدرا آخر من مصادر القلق الشديد خلال العام. فقد فَقَد سبعة عاملين حياتهم في أثناء تأدية واجبهم في عام ١٩٩٧، كما توفي سبعة آخرون في عام ١٩٩٨.

١٤٠ - وبالإضافة إلى ما لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أنشطة وموارد إنمائية رئيسية، يشترك البرنامج في أنشطة إنمائية خاصة ترمي إلى الوصل ما بين المساعدات الإنسانية وإعادة التأهيل والانتعاش. وتمول هذه الأنشطة من نسبة قدرها ٥ في المائة من الموارد الأساسية للبرنامج مخصصة للبلدان التي تمر بحالات خاصة من التنمية. وقد شارك البرنامج أيضا، منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، في الجهود المشتركة بين الوكالات لإصلاح الأعمال المتصلة بالألغام التي تضطلع بها الأمم المتحدة ولتطوير السياسات، وأخذ على عاتقه مسؤولية التصدي للعواقب الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على الألغام والذخائر غير المتفجرة.

١٤١ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، قمت بإنشاء مكتب برنامج العراق بغية توحيد جميع أنشطة الأمانة العامة ذات الصلة ببرنامج "النفط مقابل الغذاء" المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥). وهذا البرنامج هو تدبير مؤقت لمواجهة الحاجات الإنسانية للشعب العراقي إلى حين تنفيذ العراق للقرارات ذات الصلة المشتملة على جزاءات. فقد أذن مجلس الأمن للعراق بتصدير النفط واستخدام ثلثي العائدات في شراء اللوازم الإنسانية. وقد أفسح هذا البرنامج المجال لشراء المواد الغذائية، واللوازم الطبية، والمدخلات اللازمة للزراعة، والمياه والمرافق الصحية، والكهرباء، وقطع الغيار اللازمة لصناعة النفط في الآونة الأخيرة. وفي شباط/فبراير ١٩٩٨، أوصيت بالتوسع في البرنامج توسعا ملموسا وأذن مجلس الأمن للعراق في وقت لاحق بزيادة مبيعات النفط إلى ٥,٢٥٦ من بلايين الدولارات على مدى ستة أشهر، مقارنة بمبلغ بليوني دولار في كل من المراحل الثلاث السابقة. ونظرا لحدوث هبوط كبير في أسعار النفط وللقدرة المحدودة على التصدير، فليس من المحتمل أن تدر المبيعات أكثر من ٣ بلايين دولار خلال المرحلة الراهنة. ومن الضروري لذلك كفالة حصول الغذاء والدواء وقطع الغيار اللازمة لمواصلة إنتاج النفط على الموارد الضرورية لها.

## مساعدة اللاجئين

١٤٢ - تقدر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن مجموع أعداد اللاجئين والمشردين وغيرهم من

الأشخاص المتضررين من الحروب انخفض بنحو ٣٠٠ ٠٠٠ شخص خلال عام ١٩٩٧، ليبلغ ٢٢,٣ مليونا في نهاية العام. ويشمل هذا العدد ١٢ مليون لاجئ، و ٠٠٠ ٩٥٠ طالب للجوء، و ٣,٥ ملايين لاجئ أعيد توطينهم وهم في المراحل الأولى لإعادة الاندماج، و ٥,٩ ملايين من المشردين داخليا وغيرهم، غالبيتهم من المجتمعات المتضررة من الحروب. وأعيد توطين عدد من اللاجئين يبلغ مجموعهم نحو ٠٠٠ ٩٠٠ لاجئ خلال عام ١٩٩٧ سواء عن طريق برامج المفوضية أو بوسائلهم الخاصة. بيد أن اللاجئين كثيرا ما كانوا يصادفون لدى عودتهم حالات من الهشاشة وعدم الاستقرار إما ناشئة عن الصراع أو لاستمرار انغماسها فيه. وفي يوغوسلافيا السابقة، لا تزال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين منشغلة باستمرار تشريد ١,٨ من ملايين الأشخاص، سواء داخل المنطقة أو خارجها. وقد استدعى الصراع في كوسوفو والتوتر الدائم في منطقة الدانوب من كرواتيا تجديد وجود المفوضية في المنطقة بغية تقديم المساعدة للأشخاص الهاربين من تلك المناطق.

١٤٣ - وفي غرب أفريقيا، أدى انعدام الأمن في سيراليون وغينيا - بيساو إلى حالات من تدفق اللاجئين إلى البلدان المجاورة؛ وتستضيف غينيا حاليا واحدا من أكبر تجمعات اللاجئين في أفريقيا. ويجري الاضطلاع بأنشطة بناء السلام بعد انتهاء الصراع في هذه المنطقة حيث تشرع ليبريا في عملية الإصلاح؛ وخلال الفترة الممتدة من تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى تموز/يوليه ١٩٩٨، ساعدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ما يقرب من ٠٠٠ ٥٣ لاجئ على العودة إلى ذلك البلد. وفي محاولة لمعالجة أسباب تحركات اللاجئين في منطقة البحيرات الكبرى وتقديم حلول لها، عقدت المفوضية ومنظمة الوحدة الأفريقية مؤتمرا في كمبالا في أيار/مايو، انصب تركيزه على كيفية حماية اللاجئين مع مراعاة الشواغل الأمنية لدول أعضاء بعينها. وتصدى المؤتمر أيضا للعلاقة المعقدة والحافلة بالصعوبات بين المساعدات الإنسانية وعملية التعمير والتنمية الأطول أمدا.

١٤٤ - وتواجه المفوضية، في تصديها لحاجة اللاجئين والعائدين إلى إعادة الاندماج والتأهيل، مهمة شاقة. ومع هذا فثمة قلق متزايد من الاضطرار إلى الحد من عملياتها الحيوية، وإيقافها في بعض الحالات، بسبب الافتقار إلى التمويل. ويصدق هذا بصفة خاصة في حالة العمليات التي تقوم بها في أنغولا ورواندا وليبريا.

١٤٥ - أما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي تجمع بين العمل الإنساني والإنمائي، فتواصل تقديم خدمات الإغاثة والخدمات الاجتماعية لعدد يبلغ ٣,٥ ملايين لاجئ فلسطيني في الأردن والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية وقطاع غزة ولبنان. بيد أن مستوى الخدمات التي تقدمها الوكالة ونوعيتها قد استمرا في التدهور من جراء عجز قدره ٦٢ مليون دولار في ميزانية عام ١٩٩٨ التي تبلغ ٣١٤ مليون دولار، يأتي في أعقاب حالات عجز مزمنة في الميزانية منذ عام ١٩٩٣.

١٤٦ - وتتولى الأمم المتحدة ومختلف وكالات الإغاثة التابعة لها قيادة الجهود الإنسانية المبذولة على الصعيد الدولي، والتي كثيرا ما تكون في مواجهة صعوبات سياسية ومادية يكاد يستحيل اجتيازها، فضلا عن القيود القاسية المفروضة على الموارد. ويتمثل مفتاح التخفيف من حدة ألوان الشقاء الناجمة عن الكوارث التي من صنع الإنسان والكوارث الطبيعية في الربط بين هذه الجهود الإنسانية وبين الجهود الجاري بذلها في المجالات السياسية والاقتصادية والإنمائية. ويكمن محور هذا الجهد في التنسيق الفعال بين الهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغير التابعة لها.

## رابعا - التعامل مع العولمة

١٤٧ - ليس في العولمة أي شيء جديد إذا جرى تعريفها من وجهة جغرافية صرفة. فقد وجد النشاط الإنساني المترابط على نطاق العالم عبر القرون. بيد أن العولمة المعاصرة تتخذ شكلا جديدا. فقد يكون إنتاج نموذج واحد من السيارات، على سبيل المثال، أو الاتجار العالمي في أحد الصكوك المالية، موزعا من الوجهة المادية عبر بلدان كثيرة. ومع ذلك، فإن تلك الأنشطة الموزعة تعمل وكأنها جميعا في مكان واحد، ويرتبط بعضها ببعض في الزمن الحقيقي، وتتبع منطقها الكلي الخاص بها - سواء حدده هيكل مؤسسي وحيد أو حددته آلاف طلبات الشراء والبيع الفردية على شاشات الحواسيب وبالهواتف. أضف إلى ذلك أن الزخم الديمغرافي، فضلا عن أنماط استغلال الأراضي واستهلاك الطاقة، قد أثرت دائما على النظم الإيكولوجية المحلية ودون الإقليمية. ويتزايد اليوم تأثير هذه العوامل وغيرها من العوامل البشرية على إيكولوجية كوكب الأرض في مجموعها، سواء من خلال استنفاد الأوزون، أو الاحترار العالمي، أو تناقص التنوع البيولوجي. وأخيرا، فإن أوجه التقدم التكنولوجي والحدود المفتوحة التي تمكن الشركات التجارية من تنظيم إنتاج السلع والخدمات عبر الأوطان تمكن أيضا شبكات الإرهاب ومنظمات الإجرام والمتجرين بالمخدرات وغاسلي الأموال من مد قبضتهم عبر العالم.

١٤٨ - ولا يمكن تناول هذه الأبعاد الجديدة للعولمة إلا على نحو متعدد الأطراف، وذلك بواسطة الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية.

### البعد الاقتصادي

١٤٩ - سعت الأمم المتحدة، بالتعاون مع غيرها من المنظمات المتعددة الأطراف، إلى تعزيز الأطر المعيارية والقانونية والمؤسسية التي تتيح للاقتصاد العالمي العمل بمزيد من الفعالية والإنصاف. وتعد هذه الأطر أساسية لكفالة الاستقرار والقابلية للتنبؤ ولإفساح المجال أمام جميع مناطق العالم، ولا سيما أقل البلدان نموا، للإفادة من توسع الاقتصاد العالمي. إن جدول أعمال السياسات الاقتصادية الدولية تكتنفه اليوم مشاكل معقدة لم تكن تخطر بالبال لدى تدوين القواعد لإدارة النظام الاقتصادي لفترة ما بعد الحرب في أواخر الأربعينات.

١٥٠ - وخلال العام الماضي، اشتدت الأزمة المالية الآسيوية وأصبحت تؤثر الآن على بلدان في جميع القارات. وأسفرت عن فرض تكاليف اجتماعية باهظة، ربما تكون طويلة الأجل في شرق آسيا، وأثارت قلقا بالغا بشأن عمليات الأسواق المالية غير المنظمة. وأضعف البلدان هي أكثرها تأثرا بالأزمة؛ وثمة خطر حقيقي من أن يُعكس اتجاه العديد من الإنجازات التي تم تحقيقها على مر السنين في مجال الحد من الفقر في المنطقة.

١٥١ - ومنذ عام ١٩٩٣، ودراسة **الحالة الاقتصادية في العالم** الصادرة عن الأمم المتحدة تعرب عن القلق لأن عددا من البلدان النامية أصبح يستضيف أرصدة كبيرة من الأموال المتقلبة. وحذر **تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٧** تحذيرا واضحا من الحالة الناشئة في شرق آسيا. وقبل بدء الأزمة بوقت طويل، أصدرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تكليفا بإجراء دراسات قطرية لتحديد أوجه القوة والضعف، والإجراءات العلاجية التي يتعين اتخاذها لتحسين إدارة القطاع المالي. ونوقشت الاستجابات الممكنة لمواجهة الأزمة في اجتماعات نظمتها تلك اللجنة بالتعاون مع مصرف التنمية الآسيوي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع اللجان الإقليمية.

١٥٢ - وتناول المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في اجتماع استثنائي رفيع المستوى عقد في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٨، سبل منع آثار هذه الأزمات، أو، في حالة فشل الاستراتيجيات الوقائية، سبل احتوائها، وتحقيق "الأمن الاقتصادي الدولي" بصورة أعم. وتضمنت المسائل التي تناولها الاجتماع صحة وسلامة القطاع المالي الدولي بشكل عام، والعلاقة بين المقترضين والمقرضين، وكيفية تحقيق الأهداف الرئيسية المتمثلة في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية. وأظهر الجو الإيجابي الذي ساد في المناقشة اهتمام المشاركين بالمضي نحو نهج لتفادي الأزمات أكثر شمولا من النهج القائم حاليا، وتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز.

١٥٣ - وتطلعا إلى ما بعد الأزمة الراهنة، كرس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجزء الرفيع المستوى من دورته لعام ١٩٩٨ لمسألة الوصول إلى الأسواق في سياق العولمة، وأجرى مناقشة حول الطرق التي تؤثر بها التطورات الحاصلة منذ جولة أوروغواي على البلدان النامية وأقل البلدان نموا. وأكد في بيان وزاري، كان الأول من نوعه بالنسبة إلى المجلس، ضرورة زيادة الجهود الرامية إلى تحرير التجارة عن طريق منظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى ضرورة تقديم مساعدة تقنية معززة إلى

البلدان النامية. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، ستجري الجمعية العامة، لأول مرة، حوارا رفيع المستوى عن الأثر الاجتماعي والاقتصادي المترتب على العولمة والترابط وما ينطويان عليه من آثار في مجال السياسة العامة.

## البعد البيئي

١٥٤ - إن للتعاون الدولي دورا حيويا يضطلع به في وقف ما ينجم عن الأنشطة البشرية من آثار ضارة محتملة على البيئة وعكس اتجاهها. وتمثل لجنة التنمية المستدامة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي عزز مؤخرا، عنصرين أساسيين في هذا المسعى.

١٥٥ - وأولت اللجنة هذا العام اهتماما خاصا لدور الصناعة في إيجاد استراتيجيات إنمائية مستدامة. ولأول مرة في إطار حكومي دولي داخل الأمم المتحدة، عقدت اللجنة مناقشة بشأن السياسات العامة بين الحكومات، والقطاع الخاص، والنقابات، ومنظمات المجتمع المدني، على قدم المساواة. وأدى ذلك إلى اتفاق بشأن إجراء استعراض متعدد الأطراف صاحبة المصلحة للمبادرات الطوعية الرامية إلى تعزيز الممارسات والاستثمارات التجارية المسؤولة بيئيا واجتماعيا. وستصبح هذه الاجتماعات من المعالم العادية لدورات اللجنة.

١٥٦ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩٧، نظرت الجمعية العامة، في دورتها الاستثنائية "ريو + ٥"، في دراسة تحذر من أنه إذا لم تتخذ تدابير وقائية، فقد يواجه ثلثا سكان العالم مشاكل تتعلق بندرة المياه العذبة ونوعية المياه بحلول عام ٢٠٢٥؛ وفي عام ١٩٩٨، سعت سلسلة من الاجتماعات الدولية إلى تحديد استجابات ملائمة للسياسة العامة في هذا المجال. ومن جهة أخرى، اعتمد المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات التابع للجنة، في دورته الأولى المعقودة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، برنامج عمل مدته ثلاث سنوات يشمل النظر في إمكانية وضع صك ملزم للتنمية المستدامة للغابات ومواردها.

١٥٧ - وتم في العام الماضي التفاوض بشأن وضع بروتوكول يلحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. ويحدد البروتوكول أهدافا ملزمة قانونا للبلدان الصناعية بخفض غازات الدفيئة. وهو يمثل خطوة باتجاه معالجة المشاكل البيئية الرئيسية الناجمة عن العولمة.

١٥٨ - وأحرزت الأمم المتحدة أيضا تقدما كبيرا في وضع صكين قانونيين دوليين جديدين من أجل كفالة الإدارة المأمونة للمواد الكيميائية الخطرة العابرة للحدود. ويتعلق الصك الأول بالملوثات العضوية العصية التي تتراكم بيولوجيا، وقد تسبب مرض السرطان، واختلالات تناسلية، وضررا في الجهازين العصبيين المركزي والمحيطي، وأمراضا في جهاز المناعة، وتؤثر على نمو الرضع والأطفال. وبدأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة مفاوضات من أجل إعداد صك دولي ملزم قانونا لتقليل المخاطر الناجمة عن إطلاق ١٢ نوعا من هذه الملوثات. وعقدت أول دورة للجنة التفاوض في حزيران/يونيه - تموز/يوليه ١٩٩٨.

١٥٩ - ويتعلق الصك الثاني بتجارة الأنواع الخطرة من المواد الكيميائية ومبيدات الآفات. وبعد سنتين من التفاوض تم في آذار/مارس ١٩٩٨ إبرام مشروع صك ملزم قانونا ينص على الحصول على موافقة عليمة مسبقة على هذه التجارة. وسيوفر ذلك وسيلة لجمع ونشر المعلومات المتعلقة بهذا الشكل من التجارة المحفوف بالمخاطر، وتعزيز المسؤولية المشتركة بين البلدان المصدرة والمستوردة. ومن المقرر عقد مؤتمر دبلوماسي في روتردام بهولندا في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨ لاعتماد الاتفاقية.

١٦٠ - وبالتعاون مع أكثر من ٢٠٠ عالم، اشتركت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في إعداد تقييم علمي مستكمل لنفاد طبقة الأوزون قام فريق دولي باستعراضه. ويشير هذا التقييم إلى أنه، بالتنفيذ الكامل لبروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون، قد تستعاد طبقة الأوزون الحامية للأرض بالكامل بحلول منتصف القرن المقبل. ويشير أيضا إلى أن المجموع الإجمالي لجميع المركبات المستنفدة للأوزون في الطبقة السفلى من الغلاف الجوي بلغ ذروته في عام ١٩٩٤، وبدأ ينخفض الآن ببطء. ويوفر هذا التقييم، مثله مثل الدراسة الاستقصائية السابقة له في عام ١٩٩٤، توافق الآراء العلمي اللازم لتوجيه التعاون الدولي من أجل الإلغاء التدريجي لاستخدام المواد المستنفدة لطبقة الأوزون.

١٦١ - وفي مجال التنوع البيولوجي، عقد الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص لموضوع السلامة البيولوجية ثلاث دورات خلال العام الماضي لمواصلة إعداد الأعمال الأساسية للمفاوضات المتعلقة بوضع بروتوكول بشأن السلامة البيولوجية يلحق باتفاقية التنوع البيولوجي. ووافق مرفق البيئة العالمية على تمويل مشروع نموذجي

رئيسي سيقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتنفيذه، من أجل تقديم المساعدة في مجال السلامة البيولوجية إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

١٦٢ - وما زالت المنظمات الإقليمية المتعددة الأطراف تضطلع بدور هام في مجال البيئة. وعلى سبيل المثال، وافقت لجنة التفاوض المعنية بالملوثات العضوية العصية على استخدام بروتوكولات وضعتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا كأساس للعمل على نطاق العالم. وعلى نحو مماثل، تم منذ فترة وجيزة إبرام اتفاق دولي، في إطار اللجنة الاقتصادية لأوروبا، من أجل وضع معايير تقنية عالمية للمركبات الآلية من شأنها أن تؤدي إلى إنتاج مركبات تفي بمعايير عالية فيما يتعلق بالسلامة والبيئة.

## المجتمع "غير المدني"

١٦٣ - تساعد عولمة الاتصالات الإلكترونية على إيجاد مجتمع مدني عالمي وليد، يمثله بأوضح شكل العدد المتزايد باستمرار للمنظمات غير الحكومية التي تركز على مسائل تتعلق بالبيئة، والتنمية، وحقوق الإنسان، والسلام. غير أنه مما يدعو إلى الأسف أن القوى التي تسمح بظهور مجتمع مدني عالمي تيسر أيضا تحول العناصر "غير المدنية" إلى عناصر عبر وطنية.

١٦٤ - وفي العديد من البلدان، تمثل التنظيمات الإجرامية وتنظيمات عصابات الاتجار بالمخدرات التي لديها روابط عبر وطنية خطرا كبيرا على كل من الحكومات والشعوب. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٨، عقدت الجمعية العامة دورة استثنائية للنظر في مشكلة المخدرات العالمية والمخاطر المتصلة بها. وتوصلت إلى توافق في الآراء بأن أنسب سياسة عامة هي اتباع نهج متوازن إزاء مكافحة المخدرات، يتمثل في منح أولوية متساوية لتخفيض الطلب وتخفيض العرض، مع توفير فرص زراعة محاصيل بديلة للمزارعين الذين يعتمدون على محاصيل تنتج مخدرات.

١٦٥ - وستشمل المتابعة التنفيذية للدورة الاستثنائية المؤسسات المالية الدولية الرئيسية. كما ستعمل على تجهيز برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات من أجل مساعدة البلدان في مكافحة الجريمة المنظمة بصورة أكثر فعالية وفي تخفيض الإمدادات من المخدرات غير المشروعة. ويقوم البرنامج برصد وتحليل الأنماط المتغيرة للاتجار بالمخدرات، ويتصل مع خبراء الإنفاذ من وكالات أخرى، ويساعد الحكومات على تعزيز مراقبة حدودها وقدراتها على كشف المخدرات. وقد وضع أيضا برنامجا عالميا للتدريب والمساعدة التقنية من أجل زيادة التوعية بغسل الأموال، والتشجيع على اعتماد وإنفاذ قوانين وطنية فعالة، ورفع مستوى مهارات الشرطة والمدعين العامين والقضاة والمنظمين الماليين، وقدرتهم على الاستجابة للطرائق السريعة التغير المستخدمة في الجريمة المالية.

١٦٦ - ويحتفظ البرنامج أيضا بقاعدة بيانات دولية لمكافحة غسل الأموال؛ وهي خلاصة عالمية وافية لتشريعات وإجراءات مكافحة غسل الأموال، وتشكل جزءا من شبكة المعلومات الدولية لمكافحة غسل الأموال؛ بالإضافة إلى مكتبة ومنتدى لتبادل المعلومات بين المنظمات الدولية والأطراف المعنية الأخرى. وأنشأ البرنامج كذلك نظاما عالميا لتبادل البيانات مع المنظمات الدولية الأخرى المعنية بمكافحة الجريمة الدولية. فعلى سبيل المثال ترتبط قاعدة بياناته مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ومنظمة الجمارك العالمية. وعلى الصعيد الإقليمي يعقد البرنامج اجتماعا لسلطات إنفاذ القانون من البلدان المجاورة لمناقشة المشاكل ذات الطابع الإقليمي وسبل معالجتها. وفي البلدان المنتجة للمخدرات، يعمل البرنامج مع الحكومات والمجتمعات المحلية الريفية على تسهيل التحول إلى محاصيل بديلة مشروعة وتشجيع قطاعات التصنيع الزراعي المستدام.

١٦٧ - وقد اتخذت الجمعية العامة في السنة الماضية إجراءات هامة لمكافحة خطر الإرهاب. فاعتمدت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل. وستقوم اللجنة السادسة بعد ذلك بالنظر في إعداد اتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

١٦٨ - وفي هذا العالم الذي يزداد ترابطا، تتحرك قوى الخير والشر بنفس القدر من السرعة والسهولة. وتتمتع العولمة بإمكانيات هائلة لتحسين حياة البشر، ولكن بوسعها كذلك أن تمزقها وتدمرها. وكثيرا ما يتخلف عن الركب أولئك الذين لا يقبلون أساليب تغلغلها وشمولها. إن مهمتنا أن نمنع حدوث ذلك؛ وأن نضمن أن تؤدي العولمة إلى التقدم والرخاء والأمن للجميع. إني أعتزم أن تتصدر الأمم المتحدة هذا المجهود.

## خامسا - تعزيز النظام القانوني الدولي

١٦٩ - إن فكرة ضرورة قيام النظام الدولي على مبادئ وقواعد قانونية فكرة هشة وغير متكاملة، ولكنها تزداد ترسخا باطراد. وتسمح مجموعة متزايدة من مواد القانون التجاري وأطر أخرى تستند إلى قواعد بتوسيع نطاق الأسواق العالمية. وتعالج المعاهدات المتعددة الأطراف المشاكل المتصلة بالمشاعات العالمية، بالإضافة إلى الحد من الأسلحة ونزع السلاح. وتضطلع الأمم المتحدة بدور فريد في تعريف حقوق الإنسان وحمايتها. فنحن بالفعل، في عام ١٩٩٨ الذي يشهد الذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واعون أكثر من أي وقت مضى لمسؤولياتنا في هذا المجال.

١٧٠ - ولذلك، فإن من الملائم أن يشهد عام ١٩٩٨ أيضا اعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في روما. وقد نجح مؤتمر روما في إيجاد ما وصف منذ أمد بعيد بالحلقة المفقودة في النظام القانوني الدولي: محكمة دائمة للمحاكمة على الجرائم التي تقلق المجتمع الدولي ككل أشد القلق - وهي جريمة الإبادة الجماعية، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وجريمة العدوان.

### نظام حقوق الإنسان

١٧١ - بالرغم من أن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ما زالت مسألة تدعو للقلق، فإن الفكرة القائلة بأن مصالح الأكثرية يمكن دعمها عن طريق انتهاك حقوق الأقلية هي وهم أقل انتشارا بكثير، لحسن الحظ، قرب نهاية القرن مما كان عليه في فترات سابقة. وإذا لم توفر الحماية للحقوق الفردية فإن المجتمع بأسره سيعاني. ولكن الحريات الشخصية تصبح لا معنى لها إلى حد كبير في ظل الحروب الأهلية، أو الحرمان الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي - وفي حالات كثيرة في الواقع في ظل مجموعة من كل ذلك.

١٧٢ - ولهذه الأسباب، فقد شددت مرارا وتكرارا على أن مسألة تعزيز حقوق الإنسان ينبغي ألا تعالج كمسألة منفصلة عن أنشطة المنظمة الأخرى. فهي بالأحرى قاسم مشترك بينها جميعا، ولا سيما في كل مرحلة من عملنا في مجال السلام والأمن، من مرحلة منع نشوب الصراعات إلى مرحلة بناء السلام بعد انتهاء الصراع وما بعدها. فهيئات حقوق الإنسان تشارك في أنشطة الإنذار المبكر والأنشطة الوقائية، واعتبارات حقوق الإنسان تتجسد بصورة متزايدة في استجابتنا للأزمات. إننا نعتزم توفير التدريب في مجال حقوق الإنسان لكل المشتركين في عمليات حفظ السلام والعمليات الإنسانية، وزيادة تقوية الأساس المالي للعمليات الميدانية التكميلية في مجال حقوق الإنسان. إن بناء أو إعادة بناء هياكل أساسية وطنية لحماية حقوق الإنسان هو أمر رئيسي لكامل مفهوم بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وأخيرا، فإننا نهدف إلى مواصلة تقديم الدعم لمؤسسات حقوق الإنسان حتى بعد اجتياز البلد مرحلة بناء السلام. والصلة الوثيقة بين حقوق الإنسان والسلام والأمن الدوليين قد بدأت تصبح مفهومة على نطاق أوسع. وليست الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان هي مجرد نتاج للصراعات الأهلية والعرقية، وإنما هي أيضا سبب رئيسي لهذه الصراعات.

١٧٣ - وقد شهد هذا العام أيضا الأمم المتحدة وهي تبدأ في تنفيذ نهج للتنمية يقوم على حقوق الإنسان، ويستهدف مساعدة الدول والوكالات الدولية على إعادة توجيه تفكيرها الإنمائي. وحدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحق في التنمية بوصفه هدفا أساسيا، وتشجيع احترام حقوق الإنسان بوصفه أمرا محوريا في مجال تقديم المساعدات الإنمائية. واستخدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة بالمثل اتفاقية حقوق الطفل في توجيه أعمالها.

١٧٤ - ويصف نهج التنمية القائم على الحقوق حالات لا تتعلق فحسب بالاحتياجات الإنسانية أو بالاحتياجات الإنمائية، بل أيضا بالتزام المجتمع بالاستجابة لحقوق الأفراد غير القابلة للتصرف. وهو يمكّن الناس من المطالبة بالعدالة باعتبارها حقا وليس باعتبارها إحسانا ويوفر للمجتمعات المحلية أساسا أخلاقيا تطالب عن طريقه بالمساعدة الدولية عند الحاجة إليها.

١٧٥ - وفي ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٨، احتفل المجتمع الدولي بيوم الأمم المتحدة الدولي الأول لمساندة ضحايا التعذيب. ويوجه صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب المساعدة الإنسانية لعدد متزايد من المنظمات التي تساعد ضحايا التعذيب كل عام. وسيوزع الصندوق، بفضل الزيادة الكبيرة في التبرعات الواردة من الحكومات، أكثر من ٤ ملايين دولار في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ على نحو ١٠٠ منظمة لتقديم مساعدات طبية ونفسانية واجتماعية ومالية وقانونية لنحو ٦٠ ٠٠٠ من ضحايا التعذيب في جميع أنحاء العالم. وبغية إعطاء دفعة لهذا العمل البالغ الأهمية، فإنني أدعو الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من

ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، إلى أن تفعل ذلك.

## المحاكم الدولية

١٧٦ - لقد برهنت المحكمتان الدوليتان المخصصتان، وهما المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في لاهاي والمحكمة الدولية لرواندا، على أن مؤسسات العدالة الدولية يمكن أن تكون فعالة.

١٧٧ - وفي الواقع فإن لتلك الإجراءات القضائية أهمية تاريخية هائلة. فالمحكمة الدولية لرواندا هي أول محكمة دولية تعالج على وجه التحديد جريمة الإبادة الجماعية. ويمثل القرار الذي أصدرته في محاكمة جان - بول أكايسو وحكمها على رئيس وزراء سابق لرواندا، هو جان كامباندا، الذي اعترف بجريمته، المرة الأولى التي صدرت فيها أحكام من ذلك القبيل في جريمة الإبادة الجماعية من أي محكمة دولية. فبدون هذه المحكمة والتعاون الدولي الذي أمكنها أن تحشده، كان هؤلاء الأفراد وغيرهم ممن لا يزالون ينتظرون المحاكمة - وقد فروا جميعا من رواندا - سيفلتون على وجه اليقين تقريبا من يد العدالة.

١٧٨ - وحتى آب/أغسطس ١٩٩٨، أصدرت المحكمتان لوائح اتهام عامة ضد ١٠٠ شخص تقريبا - ٦٠ من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة و ٣٦ من المحكمة الدولية لرواندا. وفي حالة يوغوسلافيا السابقة، كان ٢٨ من المتهمين رهن الاحتجاز، وكان هناك خمس محاكمات جارية، وصدر الحكم بحق اثنين من المدعى عليهم. وفي حالة رواندا كان هناك ٣١ شخصا رهن الاحتجاز، بما في ذلك عدد كبير ممن يدعى أنهم من زعماء الإبادة الجماعية في رواندا، بالإضافة إلى رئيس الوزراء السابق كامباندا، وخمسة وزراء سابقين وغيرهم من كبار الشخصيات السياسية والعسكرية.

١٧٩ - وللتغلب على الزيادة الكبيرة في عبء عمل المحكمتين، ولمنع التأخير المفرط في سير المحاكمات، دعمت قدرات كل منهما، وسيضاف قريبا عن طريق الانتخابات عدد من القضاة الجدد.

## المحكمة الجنائية الدولية

١٨٠ - في ١٧ تموز/يوليه، وبعد أكثر من ٥٠ عاما اختلط فيها الأمل بالقنوط، وبعد خمسة أسابيع من المداولات بين ممثلين من ١٥٩ دولة، اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية النظام الأساسي للمحكمة في روما. ويتمثل هدف المحكمة في وضع حد للثقافة العالمية المتمثلة في الإفلات من العقوبة - وهي ثقافة يكون فيها تقديم شخص ما للعدالة لقتله شخصا واحدا أسهل من تقديمه لها لقتله ٠٠٠ ١٠٠ شخص. وقد اشتركت في العملية أكثر من ٢٠٠ منظمة غير حكومية - وهو مستوى لم يسبق له مثيل في مشاركة المجتمع المدني في مؤتمر معني بسن القوانين.

١٨١ - ومع أن كثيرين كانوا يفضلون إعطاء المحكمة صلاحيات أبعد أثرا. فإنه ينبغي ألا نقلل من الإنجاز الذي تم تحقيقه. وينص النظام الأساسي على أن تقبل الدول الأطراف في النظام اختصاص المحكمة بالنسبة للإبادة الجماعية، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وجريمة العدوان.

١٨٢ - وتتاح لنا اليوم فرصة لاتخاذ خطوة هامة باسم حقوق الإنسان وسيادة القانون. ويتمثل التحدي الرئيسي الذي نواجهه اليوم في تشجيع الدول على التصديق على النظام الأساسي وتنفيذه. وسوف يظل النظام مفتوحا لتوقيعه حتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠. ويحدوني الأمل العريض أن تكون غالبية كبيرة من الدول الأعضاء بحلول ذلك التاريخ قد وقّعته وصدقت عليه، وبذلك ستتوافر للمحكمة سلطة لا خلاف عليها وأوسع اختصاص ممكن.

١٨٣ - والأمم المتحدة هي رابطة مكونة من دول ذات سيادة، إلا أن الحقوق التي وجدت هذه الرابطة لحمايتها وتعزيزها هي حقوق الشعوب. وبالتالي فإنه تقع على عاتق الأفراد في كل مكان مسؤولية المساعدة في الدفاع عن المثل العليا لحقوق الإنسان. ولقد كان دور المجتمع المدني في إنشاء المحكمة الجنائية الدولية مثالا ملهما لما يمكن أن تحققه الشعوب التي يحدوها الإيمان بتلك المثل العليا. إن صوت الشعب هو الذي جاء بنا إلى روما؛ وإن صوت الشعب يقدم هدية الأمل هذه للأجيال القادمة.

## سادسا - إدارة التغيير

١٨٤ - تعتبر الأمم المتحدة منظمة كبيرة متجانسة وفي غاية التعقيد. وإن إدارة أنشطتها الكثيرة وإبلاغ رسالتها مهمتان حيويتان. كما أن الكثير من جهود الإصلاح الأكثر صعوبة يتم في هذين المضمارين. ولا مفر من النجاح إذا كان لنا أن نحقق أهداف رسالتنا في الألفية الجديدة.

### إيجاد ثقافة للاتصال

١٨٥ - يعتبر وضع الاتصالات في صلب الإدارة الاستراتيجية للمنظمة بمثابة أمر محوري لعملية إعادة التنشيط الجارية للأمم المتحدة. وإذا كان يتعين فهم أهداف إعادة التنشيط هذه بوضوح، فإنه يتعين أن تعم ثقافة الاتصال المنظمة بأسرها. وستؤدي هذه الثقافة التي تدعمها ترتيبات مؤسسية مقابلة إلى تمكين المنظمة من الاتصال بجمهورها العالمي بتلاحم أكبر ونشاط أقوى.

١٨٦ - وتتولى إدارة شؤون الإعلام دورا رائدا في تنفيذ استراتيجية الاتصالات الجديدة التي اقترحتها فرقة العمل الرفيعة المستوى التي قمت بتعيينها في السنة الماضية. وتركز الاستراتيجية على تعزيز الصلات بين الأمم المتحدة ووسائط الإعلام وقطاعات عريضة من المجتمع المدني. وسيتطلب تنفيذ هذه الاستراتيجية منا أن نجد سبلا جديدة لرواية قصة الأمم المتحدة وإبراز نجاحاتها. وتحقيقا لهذا الغرض، فإن الإدارة ووحدات الأمانة العامة الأخرى تعمل معا على تحديد وتنفيذ الحملات الإعلامية، مركزة على جوانب صنع الأخبار في أنشطة المنظمة. وقد تم إنشاء فريق تخطيط للاتصالات الاستراتيجية داخل الإدارة لمساعدة وكيل الأمين العام على تحديد الأهداف والاستراتيجيات، والوصول إلى وسائط الإعلام، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية، ودوائر الأعمال التجارية، والشباب.

١٨٧ - وقد أصبحت شبكة الإنترنت أداة حيوية لتعزيز شراكات الأمم المتحدة حول العالم، نظرا لأولوية السرعة في جميع الأنشطة المتصلة بوسائط الإعلام، ونظرا أيضا لإمكانية الوصول التي توفرها شبكة الإنترنت للجماهير العريضة من المتلقين الجدد. وفي المستقبل سوف يحتل موقع الأمم المتحدة على الشبكة المزيد من المواد السمعية والبصرية، بما فيها آخر الأخبار الإذاعية المنتظمة؛ وسوف يستضيف مناقشات تبث مباشرة مع خبراء الأمم المتحدة ويعمل على تعزيز بيع وتسويق منشورات ومواد الأمم المتحدة.

١٨٨ - ويجري حاليا توسيع موقع الأمم المتحدة على الشبكة (www.un.org)، الذي فاز بعدد من الجوائز المتخصصة لمحتوياته وسهولة استخدامه، لكي يشمل جميع اللغات الرسمية الست. وقام المستعملون خلال عام ١٩٩٧ بالوصول إلى الموقع على الشبكة أكثر من ٤٠ مليون مرة؛ وسوف يزيد هذا الرقم إلى أكثر من الضعف عام ١٩٩٨. ووفر الموقع الذي أنشئ على الشبكة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية الذي عقد مؤخرا في روما، أخبارا فورية ومواد بصرية لوسائط الإعلام وغيرها لمتابعي هذه المسألة عن كثب. وفي غضون الأسبوعين الأولين من إنشاء هذا الموقع جرى الوصول إلى هذا الموقع على الشبكة أكثر من ٣٨٠ ٠٠٠ مرة.

١٨٩ - وكجزء من الجهد المبذول لنشر تكنولوجيا الاتصالات المتقدمة والنشر الإلكتروني في جميع جوانب أعمال المنظمة، فقد تم حاليا ربط مراكز ودوائر الأمم المتحدة للإعلام إلكترونيا بالمقر وفيما بينها، مما يوفر الوصول الفوري والمنخفض التكلفة إلى أخبار الأمم المتحدة ووثائقها ومواردها المرجعية. وقام عدد من المراكز بإنشاء مواقعها الخاصة على الشبكة للمتلقين المحليين. وعلى جبهة أخرى يجري إدماج المراكز في المكاتب الميدانية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٩٠ - ويتم تصميم المنتجات المطبوعة والسمعية والبصرية لإدارة شؤون الإعلام لتلبية الاحتياجات المتغيرة للناشرين في وسائط الإعلام من حيث المحتوى والأسلوب والتوقيت المناسب. ومما ساعد على ذلك أيضا إدخال البرمجة الإذاعية والتلفزيونية في موقع الأمم المتحدة على الشبكة، وكذلك الإبراز السريع للصور الفوتوغرافية الرقمية والنواتج المطبوعة المتعلقة بأنشطة المنظمة على نطاق العالم. إننا ندرس إمكانية إنشاء دائرة للبث الإذاعي الدولي تضع المعلومات الفعالة من حيث التكلفة تحت تصرف منظومة الأمم المتحدة بأسرها، ولا سيما في دعم عمليات حفظ السلام وعمليات المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ.

١٩١ - وعلى الرغم من الفرص الهائلة التي توفرها شبكة الإنترنت، فإن الكلمة المطبوعة لا تزال أكثر الوسائط تأثيرا في نشر الأفكار والآراء. ويتم استعراض وتحسين

منشورات إدارة شؤون الإعلام بصورة مستمرة عن طريق إجراء دراسات استقصائية للقراء. وتشمل الابتكارات طبعة أكثر سهولة للقراء من نشرة "حقائق أساسية عن الأمم المتحدة"، وتحويل نشرة "وقائع الأمم المتحدة" إلى منتدى يعج بالنشاط لإبداء الرأي والمناقشة فضلا عن الأخبار الأساسية. وشرعت نشرة "أعمال التنمية" بالتعاون مع البنك الدولي في البث المباشر لنشرة "أعمال التنمية على الخط". وتتواصل الزيادة في بيع منشورات الأمم المتحدة التي تعتبر النشاط الرائد للمنظمة في توليد الإيرادات.

١٩٢ - والوصول إلى الشباب هو أمر حيوي بالنسبة للأهمية المستمرة للأمم المتحدة. وقد ركزت إدارة شؤون الإعلام بصفة خاصة على التعليم والشباب، حيث تقوم بتنظيم زيارات مصحوبة بمرشد، ومنشورات وحلقات عمل للمعلمين والطلبة، بالإضافة إلى تنظيم مناسبات خاصة مثل يوم الطلاب في الأمم المتحدة، وبرنامج موجه للشباب عن يوم حقوق الإنسان. وتصل "الحافلة المدرسية الحاسوبية"، وهي المشروع التعليمي على الخط المباشر الذي تضطلع به الإدارة، إلى آلاف الطلاب في أكثر من ٦٠ بلدا، كما أنها تعتبر أكثر المواقع شعبية في موقع الأمم المتحدة على الشبكة.

١٩٣ - وفي إطار سعي الإدارة لبناء دعم عام عالمي أكبر للمنظمة، فإنها تعمل بصورة وثيقة مع المنظمات غير الحكومية. كما أن الإدارة توسّع اتصالاتها مع المؤسسات البحثية والأكاديمية، والقطاع الخاص، وفئات الشباب، وزعماء الاتصالات العالمية. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ اجتذب المؤتمر السنوي لإدارة شؤون الإعلام/ المنظمات غير الحكومية، الذي عُقد للاحتفال بمرور خمسين عاما على الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، أكثر من ١ ٨٠٠ مشارك من ٦١ بلدا إلى مقر الأمم المتحدة. وشمل المنتدى التلفزيوني العالمي الثاني للأمم المتحدة، المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، عددا من الشخصيات التلفزيونية الشهيرة، ووفر موقعا جرى فيه حوار مهني مفيد.

## الإدارة والتنظيم

١٩٤ - ما فتئت إدارة شؤون التنظيم تركز على إنشاء منظمة تحركها المهام وتوجهها النتائج، وهو ما يستدعي تحسين إدارة الموارد البشرية وبرامج المنظمة.

١٩٥ - واتخذت الإدارة، خلال السنة المنصرمة، مجموعة متنوعة من المبادرات. وأجرى مديرو البرامج استعراضات تنظيمية كان الغرض منها تعزيز تنفيذ البرامج المأذون بها وتدعيم الخدمات المقدمة إلى الدول الأعضاء وتحديد السبل الكفيلة بتنفيذ برامجها في حدود ما تسمح به قيود الميزانية.

١٩٦ - وسوف ينصب مزيد من التركيز، مستقبلا، على ما تعتزم المنظمة إنجازه من حيث النتائج، وذلك عوض التركيز على المدخلات والتدابير التي تستخدم كوسائل. ومن المتوقع أن تتعزز، بفضل الميزنة القائمة على النتائج، الروابط الضعيفة القائمة بين تخطيط البرامج وميزنتها ورصدها ودورة التقييم. وسوف تتناول الدراسات التقييمية مدى تحقيق النتائج، ومن ثم تساعد الدول الأعضاء على اتخاذ قرار بشأن مدى صلاحية البرامج والبرامج الفرعية ومدى استمرار قيمتها.

١٩٧ - وسوف يؤدي تخفيض التكاليف الإدارية وإعادة توزيع الموارد إلى إتاحة الموارد المالية اللازمة لحساب التنمية وتمويل الأنشطة الابتكارية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. ولهذا الغرض، يتم استعراض البيروقراطية الإدارية للأمم المتحدة بشكل انتقادي، مع الاهتمام بوجه خاص بتبسيط الإجراءات وترشيدها؛ والحد من الوظائف الإدارية الزائدة عن طريق تفويض قدر أكبر من المسؤولية لمديري البرامج؛ ونشر الوسائل الإلكترونية على نحو كامل داخل الأمم المتحدة؛ وتحديث مهام الأمانة العامة؛ وإيقاف الأنشطة التي لم تعد مفيدة.

١٩٨ - وتم إلغاء ما يربو على ١ ٠٠٠ وظيفة في الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. وأدمجت ثلاث إدارات في إدارة واحدة، في حين أعيد إنشاء إدارة واحدة ككيان مستقل. وعلاوة على ذلك، قمت بإنشاء فرقة عاملة معنية بالموارد البشرية أجرت استعراضا متعمقا للقضايا الحاسمة التي تواجهها المنظمة في مجال الموارد البشرية. وسوف تؤدي توصيات هذه الفرقة إلى مساعدة المنظمة على تحسين قدرتها على تقييم احتياجاتها من الموارد البشرية بقدر أكبر من الفعالية، وزيادة الإسراع بعملية التوظيف، واستحداث تخطيط أفضل للتطوير الوظيفي، ووضع برامج مستمرة لتدريب الموظفين لضمان استجابة مهاراتهم للمتطلبات المتغيرة. وتستوجب إقامة منظمة موجهة نحو تحقيق النتائج وعالية الأداء مزيدا من

الاستثمار في الموارد البشرية. وتتاح للموظفين من جميع المستويات في جميع قطاعات الأمانة العامة برامج هادفة للتعليم والتطوير. وتشكل التغييرات في نظام تقييم الأداء وغير ذلك من المبادرات عناصر لا غنى عنها في الجهود التي نبذلها من أجل إدخال ثقافة عمل تستند إلى النتائج.

١٩٩ - وأصبحت جميع البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك موصولة بالأمم المتحدة عن طريق شبكة الإنترنت، ويمكنها بالتالي أن تصل إلى موقع الأمم المتحدة في الشبكة وإلى جميع الوثائق على نظام القرص الضوئي. ويستكمل عقد المؤتمرات باستخدام الفيديو من بعد بالاجتماعات الفعلية عن طريق الاتصال المباشر، مما يقلل من الحاجة إلى الأسفار ويتيح قدرا أكبر من المرونة في اتخاذ الترتيبات المتعلقة بالاجتماعات. كما أن نظم الإدارة الإلكترونية للوثائق من البداية إلى النهاية وغير ذلك من البرامج الحاسوبية تيسر الانتقال إلى بيئة مكتبية خالية من الورق. وسوف يوسع نطاق هذا التوجه نحو العمل بالوسائل الإلكترونية في الأمم المتحدة في المستقبل.

٢٠٠ - وسوف يتعين على إدارة شؤون التنظيم معالجة عدد من الشواغل، لدى ترسيخ وزيادة تطوير الإصلاحات الإدارية. وأول هذه الشواغل وأهمها هو الحاجة إلى الحصول على دعم كامل من جميع الموظفين وضمان مشاركتهم في مبادرات الإصلاح. وخلال الفترة الانتقالية، سيتمثل التحدي الرئيسي الذي ستواجهه الإدارة في ضمان استثمار ما يكفي من الوقت والموارد في الحفاظ على قدرات الموظفين وإنتاجيتهم ومعنوياتهم. وبناء على ذلك، يجب كفالة وجود فرص كافية للتطوير الوظيفي وظروف خدمة جذابة. ومن شأن مواصلة دعم الدول الأعضاء لما أتخذه من مبادرات في ميدان الإدارة أن ييسر إلى حد بعيد الجهود التي تبذلها الأمانة العامة في هذا المجال، حيث إن دعمها للمرونة والمبادرة التنظيمية والتعديلات السريعة الاستجابة في تنفيذ البرامج من شأنه أن يعجل بتطبيق الإصلاحات الإدارية وتنفيذ البرامج الصادر بها تكليف.

٢٠١ - وأفضل ما يمكن أن يقال عن الحالة المالية ومستقبل المنظمة خلال السنة المنصرمة إنهما ظلا على حالهما. وكما كان الشأن في السنوات السابقة، تشير الإسقاطات لعام ١٩٩٨ إلى أن الاحتياطيات النقدية المشتركة للمنظمة سوف تزداد انخفاضا لتصل إلى حوالي ٥٧٧ مليون دولار، بعدما بلغت ٦٩٩ مليون دولار في نهاية عام ١٩٩٧، مع وجود عجز كبير، مرة أخرى، في الجزء المتعلق بالميزانية العادية. وعلى الرغم من أن مستوى الاشتراكات غير المسددة ظل ثابتا نسبيا، فقد شهد نمط المدفوعات مزيدا من التدهور لأن الدول التي كانت تعجل في السابق بتسديد اشتراكاتها أصبحت تتأخر في التسديد على نحو متزايد. ونتيجة لذلك، انخفض مقدار النقد المتاح وتجاوزت الالتزامات الأرصدة النقدية. ومع انخفاض مستوى أنشطة حفظ السلام، فإن توافر النقد المتعلق بعمليات حفظ السلام مستقبلا لتغطية العجز النقدي في الميزانية العادية أصبح موضع شك متزايد. وهكذا فإن المنظمة في موقف ضعيف ويزداد ضعفا من ناحية النقد.

## الشؤون القانونية

٢٠٢ - ما فتئ مكتب الشؤون القانونية يوفر خدمات مركزية موحدة في المجال القانوني للأمين العام والأمانة العامة والأجهزة الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة وللدول الأعضاء. وقدمت خدمات في مجال البحوث القانونية لعدد من الهيئات المعنية بالعمل التشريعي، ولا سيما اللجنتان اللتان يعمل المكتب كأمانة لهما وهما: لجنة القانون الدولي ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي. كما قدمت المساعدة القانونية في اجتماعات عدد كبير من الهيئات والمؤتمرات المعنية بسن القوانين.

٢٠٣ - وشارك مكتب الشؤون القانونية في صياغة مشاريع عدد من الصكوك القانونية، بما في ذلك التوجيه الخاص بوضع قواعد الأمم المتحدة لتوظيف الأفراد العسكريين ومدونات قواعد سلوك الموظفين وغيرهم من العاملين بالأمم المتحدة. كما أسديت المشورة بشأن صياغة مشاريع عدد من الاتفاقيات والصكوك الدولية، بما في ذلك اتفاقية أوتاوا بشأن الألغام المضادة للأفراد وبروتوكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

٢٠٤ - وقدم المكتب أيضا المشورة إلى الدول في المرحلة بعد التشريعية، مساعدا إياها في تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وفي التفاوض بشأن وضع صكوك قانونية دولية إضافية تتلاءم مع تلك الاتفاقية.

٢٠٥ - وقدمت المساعدة في إعداد وصياغة مشاريع اتفاقات دولية بين الأمم المتحدة ومنظمات ومؤسسات دولية أخرى - منها على سبيل المثال اتفاق العلاقة مع منظمة حظر الأسلحة الكيمائية ومشروع اتفاق تعاون مع الأمانة المؤقتة للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. كما قدم مكتب الشؤون القانونية

المساعدة في إبرام اتفاقات مركز القوات بين الأمم المتحدة والدول المضيفة.

٢٠٦ - ومن الأنشطة الرئيسية الأخرى التي يضطلع بها المكتب التفاوض بشأن العقود وعمليات الإيجار وغير ذلك من المعاملات القانونية التي تندرج ضمن القانون الخاص، والتي تكون المنظمة طرفا فيها. وأدى المكتب أيضا دورا رئيسيا في تصور الإصلاحات الرئيسية في إجراءات الأمم المتحدة الخاصة بالشراء ووضع نظاما للمسؤولية المحدودة تجاه مطالبات الغير الناشئة عن أنشطة حفظ السلام. ويعمل مكتب الشؤون القانونية باسم المنظمة على تسوية المطالبات سواء التي تقدمها الأمم المتحدة أو التي تقدم ضدها، ولا سيما المطالبات التجارية الناشئة عن أنشطة حفظ السلام.

٢٠٧ - وقام المكتب بتمثيل المنظمة أمام المحكمتين الدوليتين. وكانت إحدى القضايا تتعلق بمثول قائد القوة السابق لبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا أمام المحكمة الدولية لرواندا. وتعلقت قضية أخرى بطلبات قدمت في أثناء الدعاوى المرفوعة أمام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة للحصول على وثائق من الأمم المتحدة.

٢٠٨ - وقدمت المشورة لأجهزة وهيئات الأمم المتحدة من أجل مساعدتها على الاضطلاع بالأدوار المنوطة بها في حل المنازعات الدولية. فعلى سبيل المثال، قدمت المساعدة القانونية لفريق الخبراء الذي طلبتُ إليه بحث النظام القانوني الاسكتلندي بغية التوصل إلى حل للمشاكل المستمرة الناجمة عن مأساة لوكربي. كما قدمت المساعدة لهيئات لا تتبع الأمم المتحدة، مثل المحكمة الدولية لقانون البحار.

٢٠٩ - وأعدت صكوك قانونية لكفالة أداء المنظمة لأنشطتها ضمن حدودها القانونية السليمة، ومن أمثلة ذلك، وضع مشروع لنشرة الأمين العام عن المبادئ والقواعد الأساسية للقانون الإنساني الدولي المطبق على قوات الأمم المتحدة في حالات النزاع المسلح.

٢١٠ - وبدأ المكتب في تنفيذ برنامجه الإعلامي الذي أعيد تصميمه والرامي إلى تعزيز فهم اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ومن ثم كفالة اتساق وفعالية تطبيقها. وأجريت كذلك تحسينات كبيرة في برنامج منشورات المكتب. وأنجز العمل المتراكم في إنتاج عدة منشورات تصدر بصفة منتظمة، وتشمل المنشورات الجديدة دليلا تحليليا لأعمال لجنة القانون الدولي، وموجزا لأحكام وفتاوى محكمة العدل الدولية، وفهرسا كاملا للفتاوى الواردة في الحولية القانونية للأمم المتحدة. وأنشئت مكتبة للمواد السمعية والبصرية في مجال القانون الدولي من أجل تقديم خدمات الإعارة للحكومات والمؤسسات التعليمية.

٢١١ - وفي العام المقبل، يعتزم المكتب الاستفادة من الزيادة الكبيرة التي طرأت مؤخرا في الأنشطة الجارية حول العالم بهدف إصلاح وتحديث القانون التجاري، عن طريق المساعدة في توجيه ذلك النشاط نحو تنسيق قوانين التجارة الدولية والمواءمة بينها وتوحيدها. ورغم ذلك، فإن تحسين إجراءات وممارسات التعامل بنزاهة وكفاءة مع زيادة عدد طلبات الحصول على الوثائق وغيرها من الأدلة المتوقع أن تنشأ عن حجم العمل المتزايد بسرعة للمحكمتين الدوليتين سيكون من التحديات الأخرى التي ستشغل المكتب في القريب العاجل.

## خدمات المشاريع

٢١٢ - يقدم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع خدمات التنفيذ والإدارة لمشاريع تمولها مؤسسات الأمم المتحدة وبرامجها. وهذا المكتب المصمم كمنظمة ذاتية التمويل وقائمة على الطلب بصورة تامة يعمل كمؤسسة تجارية، بيد أنه، في اضطلاعه بعملياته، يحترم المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة احتراما كاملا. ويمثل المكتب الآن أداة هامة للاستعانة بمصادر خارجية داخل منظومة الأمم المتحدة. ويزداد الطلب على خدمات المكتب باطراد.

٢١٣ - وفي عام ١٩٩٧، اضطلع المكتب بتقديم خدمات وسلع في أنحاء العالم بما قيمته ٤٦٣ مليون دولار، وإدارة قروض بمبلغ ١٥١ مليون دولار قدمها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لـ ٦٣ بلدا. ونفذ المكتب مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جميع مجالات تركيزه، أو ساعد في تنفيذها على الصعيد الوطني. ويشمل نطاق الخدمات المتعاقد عليها برامج شؤون الحكم والتخفيف من وطأة الفقر، وبرامج البيئة، وإعادة التأهيل الاجتماعي، ومبادرات التعمير في مرحلة ما بعد الصراع في ١٩ بلدا من بينها أفغانستان وأنغولا والبوسنة والهرسك والصومال وكمبوديا وهايتي.

٢١٤ - وفي إطار ١٥ سنة من الشراكة الطويلة مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، يواصل المكتب مشاركته في تنفيذ قدر كبير من برامج مراقبة المخدرات. ويجري إنشاء شراكات جديدة بين المكتب وغيره من

هيئات الأمم المتحدة، مثل إدارة الشؤون السياسية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وإدارة عمليات حفظ السلام، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقد شكل المكتب، نيابة عن إدارة الشؤون السياسية، أفرقة ومكاتب تحقيق متنقلة في أنحاء غواتيمالا لتمكين لجنة الإيضاح من إعداد قاعدة بيانات عن انتهاكات حقوق الإنسان، حسب المتفق عليه في اتفاقات غواتيمالا للسلام. وتساعد وحدة الأعمال المتعلقة بالألغام التابعة للمكتب في تصميم وإدارة برامج إزالة الألغام، ولا سيما في العراق وكرواتيا.

٢١٥ - ولثلاث سنوات متتالية، تمكن المكتب من العمل بنجاح وفقا لمبدأ التمويل الذاتي، وأدر دخلا من رسوم التنفيذ والإشراف يكفي لتغطية جميع النفقات الإدارية والاحتفاظ باحتياطي مالي يبلغ المستوى المقرر.

٢١٦ - ويأتي هذا الأداء نتيجة لجهود الإصلاح التي بذلها المكتب بنفسه. ففضلا عن الأخذ بنظام التعاقد على أساس القيمة مقابل المال، فقد اجتهد المكتب لتخفيض النفقات وتحسين نوعية خدماته عن طريق التحول إلى اللامركزية. وقد افتتحت مكاتب في كوالالمبور وجنيف وكوبنهاغن، بالإضافة إلى مكتبين فرعيين في نيروبي وسان سلفادور. وأنشئ مكتب جديد في عام ١٩٩٧ في أبيدجان، كرس في بادئ الأمر لخدمة مشاريع التنمية الريفية التي تلقت تمويلا كاملا أو مشتركا من قروض الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في غرب ووسط أفريقيا.

## المساءلة والمراقبة

٢١٧ - أسهم مكتب خدمات المراقبة الداخلية، في العام الرابع من إنشائه، إسهاما كبيرا في برنامج الإصلاح الذي وضعته. وقد شملت أنشطته جميع المكاتب بدءا من نيويورك وجنيف وحتى نيروبي وفيينا، واللجان الإقليمية، وكثيرا من الصناديق والبرامج ذات الإدارة المستقلة.

٢١٨ - وقد أولي في العام الماضي تركيز خاص على سبل رصد الأمم المتحدة للتحسينات التي طرأت على ما تقوم به من عمليات ومبادرات للإصلاح. فبالإضافة إلى مراجعة حسابات جميع عمليات حفظ السلام، استعرض المكتب الإدارة البرنامجية في مقر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وأنشطتها الميدانية في ١٤ بلدا. وقد تم الآن إضفاء الطابع المؤسسي على الدروس المستفادة من تصفية وإغلاق بعثات حفظ السلام في ليبريا وهايتي ويوغوسلافيا السابقة، وأضفي مزيد من الفعالية على الإجراءات التي تتبعها المفوضية لاختيار الشركاء التنفيذيين - الحكومات والمنظمات غير الحكومية المسؤولة عن نحو ٤٠ في المائة من النفقات البرنامجية السنوية للمفوضية - والإشراف عليهم.

٢١٩ - وقد أصبحت عمليات المراجعة الإدارية آلية للمراقبة شديدة الفعالية. فعلى سبيل المثال، أظهرت المراجعة الإدارية للعملية المتبعة بمكتب إدارة الموارد البشرية لتوظيف الموظفين أنها عملية مكلفة وتستنفد وقتا طويلا (يستغرق إنجاز عملية التعيين وسطيا فترة غير معقولة تصل إلى ٤٦٠ يوما)، وإن كان المكتب يتجه نحو تبسيط ممارساته. وبالمثل، وجدت المراجعة الإدارية للأمن في مقر الأمم المتحدة أن الأولوية الممنوحة لهذه المهمة الأساسية منخفضة نسبيا، وأن ما يخصص لها من موظفين وتمويل غير كاف. وأوصى المكتب بتخصيص أموال رأسمالية إضافية لتحسين الأمن المادي لأماكن العمل بالأمم المتحدة، فضلا عن اتباع عدد من التدابير الأمنية الأخرى.

٢٢٠ - وقد أصدر مكتب خدمات المراقبة الداخلية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ مبادئ توجيهية بشأن مراقبة وتقييم البرامج، تحدد العناصر الإدارية التي ينبغي أن توجد في كل إدارة ومكتب لمراقبة وتقييم البرامج. ويجري تنظيم حلقات عمل تدريبية وغيرها من الخدمات للمساعدة في تنفيذ المبادئ التوجيهية؛ وقد عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ حلقة العمل الأولى في شهر كانون الأول/ديسمبر.

٢٢١ - وتم إنجاز عمليات تقييم متعمقة لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وشعبة منع الجريمة والعدالة الجنائية. وتم أيضا الاضطلاع بعمليات استعراض لتنفيذ التوصيات التي اعتمدتها الجمعية العامة منذ ثلاث سنوات بشأن مرحلة البدء في عمليات حفظ السلام، وبشأن برنامج الأمم المتحدة للبيئة. واستعرضت لجنة البرنامج والتنسيق هذه التقارير، فضلا عن تقرير بشأن تعزيز دور التقييم في إدارات ومكاتب الأمم المتحدة، وأيدت جميع التوصيات الواردة بها. كما تم تقييم الإدارة البرنامجية لشعبة منع الجريمة والعدالة الجنائية. وقد وجد أن البرنامج أصبح أقل تركيزا وأن الأولويات لا تعطى اهتماما كافيا. وقد قبلت الشعبة على الفور النتائج والتوصيات التي خلص إليها المكتب.

٢٢٢ - وأعد المكتب أيضا تقريري الأخير عن أداء برامج الأمم المتحدة في فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، الذي يعكس مدى تنفيذ النواتج المحددة في الميزانية البرنامجية. وهو يبين الأنشطة المبرمجة التي عدلت في فترة السنتين والأنشطة الجديدة التي تم إدخالها ويبرز الأسباب التي أدت إلى عدم تنفيذ الأنشطة المبرمجة. وبالرغم من القيود المالية وما نتج عنها من ارتفاع متوسط معدل شغور الوظائف إلى ١٣ في المائة فإن ميزانية المنظمة كانت، من حيث النواتج، إيجابية إلى حد بعيد: فقد تم تنفيذ نسبة ٨٠ في المائة من الأنشطة الصادر بها تكليف.

٢٢٣ - ويكشف استعراض لمتابعة الإجراءات التي اتخذتها إدارة عمليات حفظ السلام استجابة للتوصيات التي وضعها مكتب خدمات المراقبة الداخلية في تقرير قدمه إلى الجمعية العامة في آب/أغسطس ١٩٩٥ عن أن شعبة الإدارة الميدانية والسوقيات قد اتخذت إجراء ملائما وتصحيحيا لمعالجة الشواغل التي أثارها المكتب.

٢٢٤ - كما قام المكتب بدور قيّم في سعيه لزيادة المساءلة، بالمساعدة على تقديم المتورطين في عدد من حالات الغش بحق المنظمة إلى العدالة. وكانت إحدى هذه الحالات تتعلق بأحد كبار الموظفين وبمبلغ يصل إلى ٦٠٠ ٠٠٠ دولار؛ وكانت الحالات الأخرى تتعلق بمقاولين من الخارج.

٢٢٥ - وسوف يستمر المكتب في السنة القادمة في دعم جهودي الرامية لإصلاح وإعادة تشكيل الأمانة العامة في نيويورك والمكاتب والبرامج الرئيسية في أنحاء العالم. وسوف ينصب التركيز على إعادة تشكيل مكاتب الأمم المتحدة في نيروبي، مع إصلاح السياسة المتعلقة بتعيين وإدارة الموظفين وتقديم الخدمات المشتركة. وسيجري استعراض شامل أيضا للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

٢٢٦ - وباختصار، فإن الهياكل المؤسسية الأساسية الهامة التي تتيح للأمم المتحدة إمكانية خدمة المتعاملين معها قد شهدت تغييرا وتجديدا كبيرين. وما زال يتعين إجراء إصلاحات أساسية في السياسة المتعلقة بالموظفين، غير أن المنظمة أصبحت الآن أكثر استجابة وأكثر كفاءة وقابلية للمساءلة مما كانت عليه قبل سنوات قليلة ماضية.

## سابعا - الخلاصة

٢٢٧ - كانت إحدى المهام الأساسية للأمم المتحدة هي منع ويلات الحرب بين الدول. ومع اقترابنا من بزوغ قرن جديد، يكون المجتمع الدولي قد حقق ذلك الهدف إلى حد كبير. إلا أنه في الوقت الذي أصبحت فيه الحروب بين الدول أمرا نادر الحدوث نسبيا فإن الأخطار التي تهدد أمن البشرية لم يتم استئصالها بعد. فلا تزال الحروب الأهلية الوحشية مستمرة، ولا تزال الضربات الإرهابية تنزل بالضحايا الأبرياء، كما أن وباء متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) يقدم الدليل كل يوم على أن الجيوش ليست وحدها التي تعبر الحدود وتقتل الناس. وفي بعض الأجزاء من العالم النامي يبدو أن الفقر قد أصبح وباء متوطنا.

٢٢٨ - ولقد أوضحت التجربة الأخيرة أن تحقيق السلام والأمن الدوليين يتطلب العمل المتكامل على جبهتين: على الجبهة الأمنية، حيث يعني الانتصار تحررا من الخوف؛ وعلى الجبهة الاقتصادية والاجتماعية، حيث يعني الانتصار تحررا من الحاجة. ويتضح أن أمن البشرية والتنمية العادلة والمستدامة هما وجهان لعملة واحدة.

٢٢٩ - ولقد تعلمنا بوضوح في هذه السنة الأخيرة أكثر من أي وقت مضى أن قوى العولمة تعمل بشكل قوي على تشكيل قدرتنا على تحقيق هذه الأهداف: فهي تتيح فرصا غير عادية كما أنها تفرض تحديات جمة. فقد حققت العولمة قفزة لم يسبق لها مثيل في الازدهار. وساعدت الاستراتيجيات الإنمائية السوقية المنحى، التي حققت ما يسمى المعجزة الاقتصادية الآسيوية على سبيل المثال، على تخليص مئات الملايين من الأشخاص من الفقر في أقل من ثلاثة عقود. ولكن تلك القوى السوقية ذاتها أخطأت الهدف بدرجة كبيرة في السنة الماضية في أي "تصحيح" لازم في الأسواق. وكانت نتائجها لافتة للنظر - هبوط حاد في الناتج المحلي الإجمالي، وتزايد في الفقر، والجوع، وانتهاكات لحقوق الإنسان، إلى جانب الاضطرابات الاجتماعية العنيفة.

٢٣٠ - إن العولمة تشجع على الحكم الصالح، ويمكن أن تساعد على نزع القوة الاقتصادية من الأنظمة القمعية في الوقت الذي تهيئ فيه المجال الاجتماعي لبروز طبقة وسطى مزدهرة ومجتمع مدني نشط. ولكنها، من جهة أخرى، تحد من قدرة الحكومات على استخدام أدوات سياستها العامة في حل من المعوقات الخارجية ويمكن أن تحد بذلك من قدرتها على مساعدة الذين هم في أمس حاجة إلى المساعدة في الداخل والخارج.

٢٣١ - إن الأسواق العالمية لا تتبادل السلع الاقتصادية فحسب وإنما الشرور الاجتماعية أيضا، ومنها على سبيل المثال التجارة غير المشروعة في الأسلحة، بما في ذلك عناصر أسلحة الدمار الشامل؛ ووسائل تفادي الجزاءات؛ والاتجار السريع التزايد في الإنسان من أجل الاستغلال الجنسي؛ والتحديات البيئية الغفيرة.

٢٣٢ - ولا تقتصر العولمة على توسيع الروابط الاقتصادية والاجتماعية التي تساعد على الوحدة فحسب؛ فهي، من خلال قضائها على الهويات الحضارية القائمة، يمكن أن تعزز أيضا الاختلافات التي تدعو إلى التفرقة.

٢٣٣ - وينبغي ألا يكون اتسام العولمة بهذه الآثار المعقدة والقابلة للانفجار موضع استغراب. فالأسواق هي أدوات مفيدة فقط للتخصيص الفعال للموارد. وتعظيم الآثار المفيدة لقوى السوق وتقليص آثارها السلبية كانا ولا يزالان يتطلبان على الدوام أن ترافقهما الممارسة الفعالة للسلطة العامة: أي إنشاء الأطر السياسية والقانونية التي تحتاج إليها الأسواق، وتوفير الضمانات ضد الآثار الضارة التي يمكن أن تفرزها. ومع أن الأسواق أصبحت عالمية، فقد ظلت الحكومات محلية، والفجوة في القدرات بينهما آخذة في الاتساع في بعض الجوانب الرئيسية. لذا فإن للمؤسسات المتعددة الأطراف دورا حيويا تؤديه في سد هذه الفجوة. وليس لغير المنظمات العالمية، مثل الأمم المتحدة، النطاق والشرعية اللازمان لوضع ما يلزم من المبادئ والمعايير والقواعد الجوهرية إذا أريد للعولمة أن تفيد الجميع.

٢٣٤ - ولذلك، فإن المهمة المقبلة ليست محاولة عكس اتجاه العولمة - وهو جهد سيكون عقيما في جميع الأحوال - بل تتمثل في تسخير إمكاناتها الإيجابية ومعالجة آثارها المعاكسة. ومن شأن تعزيز المؤسسات المتعددة الأطراف أن يساعد على تحقيق تلك المهمة.

٢٣٥ - وإذا كانت العولمة تنطوي على تكاليف وفوائد، فإن البقاء على هامش الاقتصاد العالمي يثير مزيدا من المشاكل. وهذه الحقيقة الأساسية لا تتضح على نحو صارخ أكثر مما تتضح في حالة أفريقيا. فالحلقات المفرغة من السياسات غير الرشيدة، والسياسات

الاستلابية، والكوارث الطبيعية، والصراعات العنيفة، وإهمال البلدان المتقدمة النمو لها، كل ذلك أدى إلى عزل أجزاء كبيرة من القارة عن التيار الرئيسي للتنمية العالمية. لقد عالجتُ في تقريري المقدم إلى مجلس الأمن، في نيسان/أبريل مصادر النزاع وكيفية تحقيق السلام والتنمية المستدامة في أفريقيا وعرضت برنامج عمل لأفريقيا والمجتمع الدولي على السواء. غير أن الحالة، وبخاصة في وسط أفريقيا، تدهورت بشكل ملحوظ في الأشهر الستة الماضية. فما أكثر البدايات الخاطئة، وما أكثر التعهدات بتطبيق حكم نزيه التي انتهكت بانتظام، وما أكثر الوعود بالانتقال إلى الديمقراطية التي نكثت. إن على جميع زعماء أفريقيا أن يحترموا ولاياتهم وأن يخدموا شعوبهم، وعلى المجتمع الدولي أن يقوم بواجبه حتى تستطيع أفريقيا أن تنجح أخيرا في سعيها لتحقيق السلام والازدهار.

٢٣٦ - إن علينا، في أثناء العد التنازلي للقرن الجديد، أن ننقل معنا برنامج الإصلاح الذي بدأتُه السنة الماضية، وعلى الدول الأعضاء أن تتصدى للإصلاحات التي تقع ضمن سلطاتها بمزيد من العزم والحماس. إن إصلاح الجهاز المؤسسي للأمم المتحدة لا يمثل سوى خطوة أولى لإعادة تشكيل أدوارها في الفترة الجديدة. وإنني لآمل أن تجعل جمعية الألفية من هذا التحدي جدول أعمالها. فنحن جميعا نحتاج إلى أمم متحدة حيوية وفعالة - فهي الأداة التي لا غنى عنها لتحقيق أهدافنا المشتركة، والتعبير الفريد عن إنسانيتنا المشتركة.

---

98-27582